مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس ٢٠٢٣

أثر القيود المالية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في ظل الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ نيفين صلاح علي علي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة–جامعة الاسكندرية

ت:٠١٢٢٥٠٦٨٠٩٤

Neveensalah@yahoo.com

أثر القيود المالية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في ظل الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة وإختبار الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي في العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية، المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠. وقد توصل البحث، **في ظل التحليل الأساسي**، إلى وجود تأثير **إيجابي ومعنوي** للقيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك إلى وجود علاقة **إيجابية ومعنوية** بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، كما خلص البحث إلى وجود **علاقة غير مباشرة** بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من خلال ممارسات التجنب الضريبي، واخيراً خلص البحث **لعدم وجود تأثير معنوي** للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتعابه وحجم منشأته كمتغيرات رقابية، على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة. وقد تم تعزيز هذه النتيجة من خلال اجراء **التحليلات الأخرى**.

الكلمات المفتاحية: القيود المالية، ممارسات التجنب الضريبي، فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، أتعاب مراقب الحسابات، حجم منشأة مراقب الحسابات.

The impact of Corporate financial constraints on audit report lag through the mediating role of tax avoidance: An applied study in listed companies on Egyptian Stock Exchange

Abstract:

This research aimed to study and test the mediating role of tax avoidance practices in the relationship between financial constraints and audit report lag. To achieve the goal of the research, previous studies were analyzed to derive the research hypothesis, then an applied to non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2017 to 2020. The study found, in the light of the basic analysis, that there is a positive and significant impact of financial constraints on tax avoidance practices. and the research **also** found a positive and significant relationship between tax avoidance practices and the audit report lag. the research also findings showed that there is an indirect relationship between financial constraints and the audit report lag through the tax avoidance. **Finally**, the research concluded there is no significant effect of the auditor's industry specialization, his fees, and the size of audit as control variables, on the audit report lag. This result was reinforced by conducting **other analyzes**.

Key words: financial constraints, tax avoidance practice, audit report lag, the auditor's industry specialization, auditor's fees, audit firm size.

١- مقدمة البحث ومشكلته

تعد مشكلة التجنب الضريبي مشكلة قائمة منذ إصدار القوانين واللوائح الضريبية. وتعتبر هذه المشكلة اكثر شيوعاً بين دافعي الضرائب بسبب مقدار ضريبة الدخل التي يجب دفعها إلى السلطات الضريبية (الحكومة)، والتي ستقلل من أرباح الشركة، ومن ثم تعتبر الضرائب بالنسبة للشركة عبء عليها، وبالنسبة للدولة من اكبر مصادر ايراداتها وعنصراً مهماً في دعم ميزانية الدولة حتى يمكن ان يسير معدل النمو وتنفيذ التنمية الوطنية بشكل جيد من اجل تلبية رفاهية المجتمع. ومع ذلك تواجه الحكومة عقبات بشأن الايرادات الضريبية، وهي ألا وجود تجنب ضريبي من قبل دافعي الضرائب (e.g., Tehupuring, 2016; Trisanti, 2021). ووفقاً لنظرية التكلفة والعائد، يجب ان تقوم إدارة الشركات بممارسة التجنب الضريبي إذا كانت فوائده (مثل؛ انخفاض الإلتزامات الضريبية، زيادة التدفقات النقدية، الحفاظ على التصنيف الإئتماني، افتراض استمرارية الشركة) تفوق تكاليفه (مثل تكاليف التقاضي، والعقوبات، والاضرار بالسمعة) (e.g., Richardson et al., 2015; Dang and Tran, 2021).

ويعتبر التجنب الضريبي أحد أشكال إدارة الأرباح والتي يتم ممارستها من خلال التلاعب في رقم الربح الخاضع للضريبة (Bae, 2017; Hu, 2018). ويشير التجنب الضريبي إلى جميع الاجراءات التي يتخذها المديرون لتقليل إجمالي الالتزامات الضريبية، ويمكن ان يكون التجنب في حدود الالتزام الكامل بالقوانين الضريبية وهو ما يسمى **بالتجنب الضريبي الفعال**، كما يمكن ان يمتد ليكون **تجنب ضريبي تعسفي** ناتج عن تفسيرات خاطئة لقوانين الضرائب اي من خلال الالتزام الشكلي بنص القانون دون الاخذ في الاعتبار الهدف من القانون (Edwards et al., 2013). كما تتعدد النظريات المفسرة لممارسات التجنب الضريبي مثل؛ نظرية الوكالة Agency Theory، ونظرية الشرعية Legitimacy Theory، ونظرية اصحاب المصالح Stakeholder Theory (محمد، ٢٠٢١؛ Wang et al., 2020).

وتعد القيود المالية للشركات[١] أحد محددات التجنب الضريبي. إذ تسعى الشركات المقيدة والمتعثرة مالياً نحو البحث عن مصادر تمكنها من زيادة النقدية المحتفظ بها وهو ما قد يدفعها إلى ممارسة التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية قد يساعدها على تمويل عمليات الشركة الحالية والحفاظ على تصنيفها الائتماني وتخفيض مخاطر الافلاس (Richardson et al., 2015; Yulvia and Putri, 2021; Dang and Tran, 2021). وعلى النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Bayar et al., 2018) إلى انه يعتبر التجنب الضريبي مصدر تمويل اقل فائدة في الشركات المقيدة مالياً والتي يزداد بها مشاكل الوكالة ومستوى عدم تماثل المعلومات.

كما تنعكس ممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وفي هذا السياق، أشارت دراسة Clara (2022) ودراسة Gontara and Khlif (2021) إلى أن التجنب الضريبي نشاط محفوف بالمخاطر، والذي قد يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة والمخاطر المتلازمة inherent risk، الامر الذي يجعل مراقب الحسابات ان يضع خطه وبرنامج لأداء عملية المراجعة وان يحدد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة التي تتلائم مع مستوى تلك المخاطر، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة الجهد المبذول والوقت اللازم لأداء عملية المراجعة، مما يجعل مراقب الحسابات يتأخر في إصدار تقريره.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على عدة تساؤلات رئيسة، نظريًا وعمليًا، هل تؤثر القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي؟ **و**هل يؤثر التجنب الضريبي على فترة

[١] هي معوقات friction تمنع الشركات من تمويل جميع استثماراتها المرغوبة، اي تجد هذه الشركات صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية (من خلال الاقتراض او إصدار ادوات حقوق الملكية)، وذلك نتيجة لزيادة تكلفة التمويل الخارجي، لذا تعتمد بشكل اكبر على مصادر التمويل الداخلية (Edwards et al., 2013; Richardson et al., 2015).

تأخير إصدار تقرير المراجعة؟ هل يتوسط التجنب الضريبي العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؟

٢-هدف البحث

يستهدف هذا البحث دراسة واختبار ما إذا كانت ممارسات التجنب الضريبي تتوسط العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك من خلال التطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣-أهمية ودوافع البحث

وفي ضوء مشكلة البحث والهدف منه **تنبع أهمية هذا البحث** من تناوله لموضوع مهم؛ ألا وهو تأثير القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي وانعكاسها على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وذلك لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. كما يكتسب البحث أهميته أكاديمياً وعلمياً من خلال ندرة البحوث -في حدود علم الباحثة- التي تناولت العلاقة غير المباشرة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من خلال التجنب الضريبي خاصة على المستوى المحلي، والتي ليست بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به في كثير من الدول المتقدمة.

وتتمثل اهم **دوافع البحث** التطرق لمجال بحثي يعاني من ندرة ملموسة في مصر، وإيجاد دليل عملي على مدى صحة العلاقتين الرئيستين محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال اتباع منهجية بحث متكاملة تشمل كلاً من التحليل الأساسي، والتحليلات الأخرى.

٤-حدود البحث

يقتصر البحث وفقاً لأهم حدوده على دراسة أثر القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي وانعكاسها على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ودراسة واختبار دور التجنب

الضريبي كمتغير وسيط بالنسبة للعلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، وقد اقتصرت فترة الدراسة على الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠، وبالتالي **يخرج عن نطاق** هذا البحث دراسة باقي العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي (مثل الخصائص التشغيلية للشركة، وهيكل الملكية)، كما يخرج عن نطاق البحث كلُ من دراسة الاثار المترتبة على التجنب الضريبي على متغيرات أخرى بخلاف فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وأخيرًا، يخرج عن نطاق الدراسة الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وأيضًا شركات القطاع المالي.

٥-فروض البحث

للأجابة عن تساؤلات البحث، قد تم صياغة الفروض الاتية:

H_1: تؤثر القيود المالية معنويًا على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

H2: تؤثر ممارسات التجنب الضريبي معنويًا على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

H_3: تتوسط ممارسات التجنب الضريبي العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦- منهجية البحث

لتحقيق هدف البحث سوف تتبع الباحثة المنهجية التحليلية والتطبيقية. إذ ينقسم البحث إلى شقين، شق نظري والآخر تطبيقي. وسوف يعتمد البحث في **شقه النظري** على المدخل التحليلي، من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم القيود المالية وكيفية قياسها. وايضاً تحليل الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم التجنب الضريبي، وكيفية قياسه، والنظريات المفسرة. وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت أثر القيود المالية على

ممارسات التجنب الضريبي وإنعكاس ذلك على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة. وبالتالي تم صياغة الإطار النظري للبحث، وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث، وكذلك اشتقاق فروض البحث.

أما **الشق التطبيقي** في هذا البحث فيتناول إختبار فروض البحث من خلال إستخدام عينة تحكمية مكونة من ٨٠ شركة من الشركات غير المالية، المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية. ولإختبار تلك الفروض تم إستخدام نموذج المعادلة الهيكلية Structural Equation Model.

٧-خطة البحث

ولتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته، وفي ضوء حدوده، تم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

٧-١ الإطار النظري للبحث.

٧-٢ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٧-٣ الدراسة التطبيقية.

٧-٤ النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٧-١ الإطار النظري للبحث

سوف يتم تناول متغيري الدراسة وهم القيود المالية من حيث المفهوم والمقاييس، والتجنب الضريبي من حيث المفهوم والمقاييس والمحددات والمردود، وذلك على النحو التالي:

٧-١-١ القيود المالية : المفهوم، والمقاييس

تبين من تحليل الدراسات السابقة (e.g., Edwards et al., 2013; Richardson et al., 2015; Varoonchotikul, 2021; Yulvia and Putri, 2021;

(Jin et al., 2022; Silvera et al., 2022) اتفاقها على مضمون وتعريف القيود المالية بأنها معوقات friction تمنع الشركات من تمويل جميع استثماراتها المرغوبة، اي تجد هذه الشركات صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية (من خلال الاقتراض او إصدار ادوات حقوق الملكية)، وذلك نتيجة لزيادة تكلفة التمويل الخارجي، لذا تعتمد بشكل اكبر على مصادر التمويل الداخلية، كما ان تلك الشركات تكون صغيرة الحجم واقل ربحية ولديها تدفقات نقدية حرة اقل مقارنة بالشركات غير المقيدة مالياً. وتنشأ القيود المالية أما من عدم قدرة الشركة على تمويل الاستثمارات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة أو ان الشركة تعاني من ضائقة مالية وتحتاج إلى أموال لتخطي تلك الضائقة، وذلك بسبب ارتفاع كلاً من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة والتي تؤدي إلى وجود فجوة بين تكلفة الحصول على التمويل الداخلي والخارجي (Schauer et al., 2019).

وبشأن **قياس القيود المالية**. فقد أشارت دراسة Silva and Carreira (2012) إمكانية تقسيم مقاييس القيود المالية إلى **ثلاث مجموعات**، حيث تتمثل **المجموعة الاولى في المقاييس غير المباشرة**، والتي منها، مؤشر حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية Investment–cash flow sensitivities[٢]، ومؤشر حساسية النقدية للتدفقات النقدية cash–cash flow sensitivities[3]، ومؤشر حساسية النمو للتدفقات النقدية Growth–cash flow sensitivities، وقد اعتمدت دراسة (e.g., Zhao and Xiao, 2019; Laghari and Chengang, 2019; Chen and Yoon, 2022) على تلك المقاييس، وتفترض هذه المؤشرات انه كلما زادت حساسية الاستثمار والنقدية والنمو للتدفقات

[٢] تقوم فكرة هذا المؤشر على انه نظراً لصعوبة حصول الشركات المقيدة على التمويل الخارجي، فأنها تعتمد على التدفقات النقدية لتمويل فرصها الاستثمارية (Silva and Carreira, 2012).

[3] تقوم فكرة هذا المؤشر على انه نظراً لصعوبة حصول الشركات المقيدة على التمويل الخارجي، فأنها تحتفظ بنقدية اكثر مقارنة بالشركات غير المقيدة مالياً، وذلك للتحوط ضد تقلبات التدفقات النقدية (Silva and Carreira, 2012).

النقدية كلما كانت الشركات اكثر تقييداً من الناحية المالية. في حين تتمثل **المجموعة الثانية في المقاييس المباشرة**، والتي منها؛ مؤشر KZ–Index[4]، ومؤشر WW–Index[5]، ومؤشر Altman Z–Score[6]، وقد اعتمدت دراسة (e.g., Richardson et al., 2015; Alm et al., 2019; Schauer et al., 2019; Yulvia and Putri, 2021; Hermawan

[4] ويتم حساب مؤشر KZ–Index من خلال الاعتماد على تلك المعادلة:

$$KZ_{i,t} = -1.002\ (CFO_{i,t}/TA_{i,t-1}) - 39.368\ (DIV_{i,t}/TA_{i,t-1}) - 1.315\ (CSHBAL_{i,t}/TA_{i,t-1}) + 3.129\ LEV_{i,t} + 0.283\ Q_{i,t}$$

حيث تمثل $CFOi,t/TA_{i,t-1}$: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول الشركة i في الفترة t−1، وتمثل $DIV_{i,t}/TA_{i,t-1}$: نسبة التوزيعات النقدية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول الشركة i في الفترة t−1، وتمثل $CSHBAL_{i,t}/TA_{i,t-1}$: نسبة إجمالي رصيد النقدية وما في حكمها للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول الشركة i في الفترة t−1، وتمثل $LEV_{i,t}$: نسبة الرفع المالي والتي يتم حسابها بقسمة إجمالي الالتزامات للشركة i في الفترة t على إجمالي الاصول للشركة i في الفترة t، وتمثل $Q_{i,t}$: مقياس Tobins Q والتي يتم قياسها من خلال قسمة مجموع القيمة السوقية للأسهم العادية والممتازة والقيمة العادلة لإجمالي الديون للشركة i في الفترة t على القيمة الدفترية لإجمالي اصول للشركة i في الفترة t (e.g., Butt et al., 2021; Chen and Lai, 2012).

[5] ويتم حساب مؤشر WW–Index من خلال الاعتماد على تلك المعادلة:

$$WW_{i,t} = -0.091\ (CFO_{i,t}/TA_{i,t}) - 0.062\ (DIVDUM_{i,t}) + 0.021\ (LTD_{i,t}/TA_{i,t}) - 0.044\ LogTA_{i,t} + 0.102\ INDSG_{i,t} - 0.035SG_{i,t}$$

حيث تمثل $CFO_{i,t}/TA_{i,t}$: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي الاصول للشركة i في الفترة t، وتمثل $DIVDUM_{i,t}$: مؤشر سياسة توزيع الارباح، وتمثل $LTD_{i,t}/TA_{i,t}$: نسبة إجمالي الديون طويلة الاجل للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول للشركة i في الفترة t، وتمثل $LogTA_{i,t}$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول للشركة i في الفترة t، وتمثل $INDSG_{i,t}$: نمو مبيعات الصناعة، وتمثل $SG_{i,t}$: نمو مبيعات الشركة i في الفترة t (e.g., Bayar et al., 2018; Butt et al. ,2021).

[6] حيث يتم احتساب قيمة Z من خلال المعادلة التالية

$Z=1.2*X1+1.4*X2+3.3*X3+0.6*X4+1.0*X5$ حيث: X1 = رأس المال العامل / إجمالي الاصول، X2 = الارباح المحتجزة / إجمالي الاصول، X3 = الارباح قبل الفوائد والضريبة / إجمالي الاصول،X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لإجمالي الديون، X5= صافي المبيعات / إجمالي الاصول (e.g., Bayar et al., 2018; Jin et al., 2022).

and Riandoko, 2021; Jin et al., 2022) على تلك المقاييس. وتفترض هذه المؤشرات أنه كلما زادت قيمة المؤشر كلما زادت درجة التقييد المالي للشركات فيما عدا مؤشر Altman Z–Score يفترض انه كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما زادت درجة التقييد المالي.

بينما **تعبر المجموعة الثالثة عن مؤشرات اخرى**، والتي منها؛ حجم الشركة، وعمرها، ونسبة الرفع المالي، وتوزيعات الارباح المدفوعة للمساهمين، ونسبة مصاريف البحوث والتطوير، ودرجة التصنيف الائتماني للشركات[٧]، وقد اعتمدت دراسة (e.g., Zhao and Xiao, 2019; Farre-Mensa and Ljungqvist, 2016؛ الفار، ٢٠٢٢) على تلك المقاييس. وأضافت دراسة Law and Mills (2015) مقياس اخر للقيود المالية وهو مدى استخدام الكلمات السلبية في التقارير السنوية 10–k. والتي تقاس بنسبة الكلمات السلبية إلى إجمالي الكلمات في التقارير السنوية. وقد وجهت إنتقادات عديدة **لمقاييس المجموعة الأولى**، والتي من بينها أنه لايمكن الاعتماد على هذه المقاييس في تصنيف الشركات كونها مقيدة او غير مقيدة مالياً، لأنه قد ترتفع حساسية الاستثمار والنقدية والنمو للتدفقات النقدية سواء كانت هذه الشركات مقيدة او غير مقيدة، بينما تعتبر مقاييس المجموعة الثانية اكثر شيوعاً واستخداماً من قبل الدراسات السابقة، لذا إعتمدت الباحثة على تلك المقاييس في الجزء التطبيقي.

٧-١-٢ التجنب الضريبي : المفهوم، والمقاييس، والمحددات، والمردود

بالتركيز على مفهوم التجنب الضريبي، فقد عرفته دراسة (Hanlon and Heitzman, 2010) بأنه تخفيض للالتزامات الضريبية الصريحة للشركة، وبموجب هذا التعريف الواسع يمثل التجنب الضريبي سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي[٨]

[٧] وكلما صغر حجم الشركة، وكانت حديثة، وارتفعت نسبة الرفع المالي، وعدم قيامها بتوزيعات الارباح المدفوعة على المساهمين، وانخفضت نسبة مصاريف البحوث والتطوير، وانخفض درجة التصنيف الائتماني للشركات كلما كانت الشركة مقيدة مالياً (Silva and .Carreira, 2012).

[٨] يعني التخطيط الضريبي تقليل العبء الضريبي على الشركة من خلال الاستثمارات وهيكلة الانشطة التجارية في نطاق قانون الضرائب، وذلك من خلال مثلاً تغيير الشكل القانوني للشركة، حيث تختلف الالتزامات الضريبية

يكون في أحد طرفيها التجنب الضريبي القانوني، بينما يمثل الطرف الاخر التهرب الضريبي غير القانوني وعدم الالتزام الضريبي non compliance والتجنب الضريبي التعسفي والملاذات الضريبية sheltering. **ووفقاً لهذه الدراسة** يعتبر التخطيط الضريبي اشمل واعم من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي، حيث انه إذا تم التخطيط الضريبي بوسائل قانونية (يسمى بالتجنب الضريبي) أما اذا تم بوسائل واستراتيجيات غير قانونية (يسمى بالتهرب الضريبي او التجنب الضريبي التعسفي).

بينما عرفته دراسة Edwards et al. (2013) بأنه جميع الاجراءات التي يتخذها المديرون لتقليل إجمالي الالتزامات الضريبية، ويمكن ان يكون التجنب في حدود الالتزام الكامل بالقوانين الضريبية وهو ما يسمى **بالتجنب الضريبي الفعال**، كما يمكن ان يمتد ليكون **تجنب ضريبي تعسفي** ناتج عن تفسيرات خاطئة لقوانين الضرائب اي من خلال الالتزام الشكلي بنص القانون دون الاخذ في الاعتبار الهدف من القانون. كما أشارت دراسة Trisanti (2021) بأن الهدف من التجنب الضريبي هو تخفيض العبء الضريبي من خلال استغلال نقاط الضعف في قوانين الضرائب المعمول بها، وهذا فعل مسموح به (اي قانوني او مشروع) لأنه لا ينتهك أحكام الضرائب، بهدف زيادة التدفق النقدي للشركة لكنه يسبب خسارة للدولة.

كما يوجد فرق جوهري بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي. إذ يعرف التهرب الضريبي على انه الاجراءات غير القانونية والمتعمدة التي يتخذها المديرون لتقليل الالتزامات الضريبية المستحقة قانوناً بهدف الافصاح عن دخل اقل من الدخل الحقيقي من خلال مثلاً تقديم اقرارات ضريبية خاطئة او غير مكتملة واخفاء البيانات (Edwards et al., 2013). كما أشارت دراسة Trisanti (2021) بأن الهدف من التهرب الضريبي تقليل المدفوعات

بإختلاف الشكل القانوني لها. ويتجاوز التهرب الضريبي التجنب، حيث ان الشركة تتهرب من التزاماتها الضريبية من خلال انتهاك قوانين الضرائب واللوائح ذات الصلة (e.g., Wang et al., 2020; Chen et al., 2014).

الضريبية من خلال عدم الامتثال لقوانين الضرائب المعمول بها (اي غير قانوني). **ويتضح للباحثة** من تحليل الدراسات السابقة المشار إليها سلفاً عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه للتجنب الضريبي، **ومن ثم تخلص الباحثة إلى** ان الهدف من كلاً من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتجنب الضريبي التعسفي والتهرب الضريبي واحد وهو ألا تخفيض للالتزامات الضريبية، كما تتفق الباحثة مع دراسة Hanlon and Heitzman (2010) بأن مفهوم التخطيط الضريبي هو مفهوم اشمل واعم من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي.

وبشان **طرق التجنب الضريبي**، اتفقت دراستا (فودة، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠٢١) على وجود خمسة طرق للتجنب الضريبي، وهي؛ (١) **استخدام أسعار التحويل** (فيمكن للشركة استخدام أسعار تحويل غير مناسبة او مزيفة لتحويل البضاعة بين فروع شركات المجموعة المتواجدة في العديد من الدول ذات الانظمة الضريبية المختلفة لتحويل الربح من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة)، (٢) **استغلال المرونة المحاسبية** (عن طريق استخدام بدائل القياس والتقييم التي توفرها معايير المحاسبة الضريبية مثل التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل بحقوق الملكية)، (٣) **تأجيل الضرائب المستحقة لسنوات قادمة** (عن طريق تعجيل الاعتراف بالإيراد وتأجيل الاعتراف بالمصروفات في فترات الاعفاء من الضريبة)، (٤) **استغلال المزايا الضريبية** (عن طريق توجيه الاستثمارات إلى انشطة او مجالات يمنحها المشرع الضريبي حافزاً ضريبياً او تخفيضاً في سعر الضريبة)، (٥) **الملاذات الضريبية** (فيمكن للشركات خاصة متعددة الجنسيات ان تتجنب الضرائب عن طريق نقل الارباح او تغيير مكان اقامتها إلى دول لايتم فرض ضرائب بها اي تكون ذات معدلات ضريبة منخفضة، ومن ثم تعتبر تلك الدول بمثابة ملاذ او ملجأ ضريبي للشركة الام).

أما فيما يتعلق بقياس التجنب الضريبي، فقد تبين من تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة إمكانية الاعتماد على خمسة مقاييس. يتمثل **المقياس الاول في معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate (ETR)**، والذ يعد من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات السابقة.

ويعتبر مقياس عكسي لقياس ممارسات التجنب الضريبي، وأن انخفاض هذا المعدل يدل على ارتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي، لذا يتم ضرب هذا المعدل في -١. **وتوجد عدة طرق لحسابة؛** من خلال الاعتماد على معدل الضريبة الفعال المحسوب وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام GAAP ETR[٩]، معدل الضريبة الفعال الحالي Current [10] ETR، معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الاجل Cash Long Term ETR[11]، مصروف ضريبة الدخل/ التدفقات النقدية التشغيلية، مصروف الضريبة المدفوعة نقداً / التدفقات النقدية التشغيلية (e.g., Chen and Lai, 2012; Edwards et al., 2013; Bayar et al., 2018; محمد،٢٠٢١).

ويتمثل المقياس الثاني في الفروق الضريبية الدفترية Book Tax Difference (BTD)[١٢]، وتدل زيادة قيمة الفروق على ارتفاع معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي (e.g., Chen and Lai, 2012; Richardson et al., 2015; Silvera et al., 2022). **بينما يتمثل المقياس الثالث في الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة Book Tax Gap (BTG)**، ولا يختلف طريقة حساب هذا المقياس عن المقياس السابق، وتدل زيادة قيمة الفجوة على ارتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي، ويعاب على

---

[٩] يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي مصروف ضريبة الدخل / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، حيث يمثل إجمالي مصروف ضريبة الدخل مجموع مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية ومصروف ضريبة الدخل المؤجلة (e.g., Edwards et al., 2013; Bayar et al., 2018).

[10] يتم حسابه من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة (e.g., Edwards et al., 2013; Bayar et al., 2018).

[11] يتم حسابة من خلال قسمة مصروف الضريبة المدفوع نقداً لعددة سنوات على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة لنفس عدد السنوات (e.g., Edwards et al., 2013; Bayar et al., 2018).

[١٢] يتم حسابه من خلال قسمة (صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة – (م ضريبة الدخل في الفترة الحالية / معل الضريبة القانوني) – (مصروف الضريبة المؤجلة / معدل الضريبة القانوني)) على إجمالي اصول الشركة في الفترة السابقة (e.g., Chen and Lai, 2012; Richardson et al., 2015).

هذا المقياس انه لا يعكس استراتيجية تأجيل الضرائب، كما انه يتأثر بممارسات إدارة الارباح (e.g., Aramide et al., 2013). **في حين يتمثل المقياس الرابع في معدل الضريبة المؤجلة (DTR) Defferred Tax Rate**[13] (فودة، ٢٠٢٠؛ Edwards et al., 2013). **ويتمثل المقياس الخامس في استخدام الملاذات الضريبية Tax Shelter**، ويوجد عدة طرق لحسابة من خلال الاعتماد على Tax– havens[14]، ورصيد المزايا الضريبية غير المعترف بها unrecognized tax benefits balances (UTB)[15] وتمثل قيمة الوفورات الضريبية الناتجة من ممارسات التجنب الضريبي. ولا يتم استخدام هذا المقياس على نطاق واسع، ويعاب عليه انه لايستطيع اكتشاف جميع طرق انشطة التجنب الضريبي بخلاف استخدام الملاذات الضريبية (e.g., Law and Mills, 2015; Bayar et al., 2018). وفي هذا السياق، أشارت دراسة (محمد، ٢٠٢١؛ e.g., Hanlon and Heitzman, 2010) إلى عدم أفضلية أحد المقاييس على حساب مقياس اخر، وأعتبار هذه المقاييس بدائل لبعضهما البعض.

أما بشأن محددات التجنب الضريبي، فقد تبين من تحليل الدراسات السابقة (e.g., Richardson et al., 2015; Abdillah et al., 2019; Wang et al., 2020; Salehi et al., 2020; Riguen et al., 2021; Jin et al., 2022; Silvera et al., 2022) إمكانية تقسيمها إلى مجموعتين: **المجموعة الأولى؛ محددات داخلية خاصة بالشركة** والتي منها الخصائص التشغيلية للشركة كحجمها ونسبة الرفع المالي ونسبة الربحية والقيود المالية واستراتيجيتها وإذا كانت الشركة متعددة الجنسيات، وهيكل الملكية كالملكية العائلية وملكية المؤسسات وملكية المديرين، والسمات الشخصية للمديرين كنرجسيته وخبرته والقدرة

---

[13] يتم حسابه من خلال قسمة مصروف الضريبة المؤجلة على صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة (فودة، ٢٠٢٠؛ Edwards et al., 2013).

[14] يتم حسابه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) عند قيام الشركة بمعاملة مصنفة كملاذ ضريبي، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك (e.g., Law and Mills, 2015).

[15] يتم حسابه من خلال قسمة رصيد المزايا الضريبة غير المعترف بها في نهاية السنة على إجمالي اصول الشركة في الفترة الحالية (e.g., Law .and Mills, 2015).

الإدارية وإدارة الارباح، والرقابة الداخلية، ومستوى التحفظ المحاسبي، وخصائص مجلس الإدارة، ومدى فعالية لجنة المراجعة.

والمجموعة الثانية؛ محددات خارجية والتي منها خصائص مراقب الحسابات كجودة المراجعة والتخصص الصناعي للمراقب وأتعابه وطول مدة بقائه وحجم منشأته، والشبكات الاجتماعية Social networks كعلاقة الشركة بالموردين Supplier ties وعلاقتها السياسية Political ties وعلاقات مجلس الإدارة Board ties، البيئة التي تعمل بها المنشأة مثل مدى إلزامية فرض الضرائب. **وتعتقد الباحثة**، بإمكانية اعتبار محددات التجنب الضريبي، بمثابة دوافع تستند عليها الإدارة عند ممارستها لأنشطة التجنب الضريبي.

كما يمكن تفسير ممارسات التجنب الضريبي، وفقاً لعدة نظريات، والتي من بينها؛ **نظرية الوكالة** (وفقاً لهذه النظرية فأنه في ظل زيادة زيادة مشاكل الوكالة تزداد انشطة التجنب الضريبي كأداة لتسهيل السلوك الانتهازي للإدارة، إذ قد يستخدم المديرين التدفقات النقدية الناتجة من التجنب الضريبي لتحقيق مصالحهم الخاصة، **ونظرية الشرعية** (وفقاً لهذه النظرية تقوم الشركة بتخفيض ممارسات التجنب الضريبي لأضفاء الشرعية على انشطتها للحصول على انطباع مجتمعي بأن الشركة مسئولة اجتماعياً، إذ يعتبر دفع الضرائب هو التزام اجتماعي أساسي للشركة (e.g., Wang et al., 2020)، **ونظرية اصحاب المصالح** (وفقاً لهذه النظرية تميل الشركة إلى تخفيض انشطة التجنب الضريبي، إذ تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات كافة اصحاب المصالح، ومن ثم إذا تم اكتشاف تلك الممارسة سوف يدرك المجتمع عدم وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية) (محمد، ٢٠٢١).

واخيراً فيما يتعلق بمردود التجنب الضريبي، فقد تبين للباحثة من تحليل الدراسات السابقة (Donohoe and Robert, 2014; Martinez and Lessa, 2014; Tehupuring, 2016; Bae, 2017; Hu, 2018; Wang et al., 2020; Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022) إلى إمكانية انعكاس التجنب الضريبي، على كل من؛

مستوى عدم تماثل المعلومات، ومستوى شفافية التقارير المالية، ومدى وجود غش بالقوائم المالية، ودرجة السلوك الإنتهازي للإدارة، ومدى كفاءة الاستثمار، وخطر انهيار سعر السهم، وقيمة الشركة، وتكاليف كل من الوكالة والديون وحقوق الملكية، وأتعاب مراقب الحسابات، ومستوى مخاطر عملية المراجعة، وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

وتخلص الباحثة مما سبق، إلى وجود عدة طرق لقيام الشركة بممارسة التجنب الضريبي والتي منها؛ استخدام أسعار التحويل، واستغلال المرونة المحاسبية، وتأجيل الضرائب المستحقة لسنوات قادمة، واستغلال المزايا الضريبية، والملاذات الضريبية. كما انه بالرغم من تعدد طرق قياس انشطة التجنب الضريبي إلا انه لايوجد افضلية لأحد المقاييس، وأعتبار هذه المقاييس بدائل لبعضهما البعض. وكذلك إلى امكانية تصنيف محددات التجنب الضريبي إلى مجموعتين؛ وهما محددات داخلية خاصة بالشركة، ومحددات خارجية. واخيراً لوجود اثار سلبية عديدة لممارسة الشركة للتجنب الضريبي.

٢-٧ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

سوف يتم تناول الدراسات السابقة التي تناولت أثر القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم اشتقاق فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

٢-٧-١تحليل العلاقة بين القيود المالية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الأول للبحث (H_1)

وفقاً لنظرية المقايضة[١٦]، قد تميل الشركات المقيدة مالياً من ممارسات التجنب الضريبي لزيادة الأموال المتولدة داخلياً. اذ تمثل النقدية التي يتم توفيرها من التجنب الضريبي

[١٦] اذ تفترض **نظرية المقايضة** وجود مستوى امثل لإحتفاظ الشركة بالنقدية، حيث يتحقق هذا المستوى عندما تتساوى المنافع الحدية للإحتفاظ بالنقدية مع التكاليف الحدية للإحتفاظ بها، أو عندما تتساوى تكاليف الإحتفاظ

أحد اهم مصادر التمويل داخل الشركة (اي مصدر للنقد)، والتي يكون له تأثيراً سلبياً أقل على اداء الشركة مقارنة بالوسائل الاخرى لتخفيض التكاليف (مثل تخفيض مصاريف الاعلان والبحوث والتطوير، وتخفيض المصاريف الرأسمالية، وتخفيض تكاليف العمالة)، والتي لها تأثير سلبي اكبر على أداء الشركة في الاجل الطويل (Edwards et al., 2013; Alm et al., 2019; Butt et al., 2021; Richardson et al., 2015; Hermawan and Riandoko, 2021; Jin et al., 2022). واضافت دراسة (Richardson et al., 2015; Yulvia and Putri, 2021; Dang and Tran, 2021) إلى انه تسعى الشركات المقيدة والمتعثرة مالياً نحو البحث عن مصادر تمكنها من زيادة النقدية المحتفظ بها وهو ما قد يدفعها إلى ممارسة التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية قد يساعدها على تمويل عمليات الشركة الحالية والحفاظ على تصنيفها الائتماني وتخفيض مخاطر الافلاس.

وفي نفس السياق، توصلت دراسة Law and Mills (2015) إلى انه تستخدم الشركات المقيدة مالياً (وهي الشركات التي تستخدم المزيد من الكلمات السلبية في تقاريرها السنوية) استراتيجيات تخطيط ضريبي اكثر صرامة. إذ ارتفع مصروف الضرائب غير المعترف بها الحالية والمستقبلية، وانخفض معدلات الضرائب الحالية والمستقبلية، وارتفع استخدام الملاذات الضريبية للعمليات الجوهرية (المهمة نسبياً) material operations. كما قامت دراسة Chen and Lai (2012) باختبار ما اذا كانت تستخدم الشركات المقيدة مالياً الوفورات

بالنقدية مع تكاليف نقص السيولة. وتشير هذه النظرية الى وجود ثلاث منافع للإحتفاظ بالنقدية وهي؛ تخفيض احتمال حدوث التعثر المالي حيث تعمل النقدية كدافع احتياطي ضد الظروف غير المتوقعة، وكذلك تسمح للشركة بالحصول على الفرص الإستثمارية المثلى حتى وان كانت الشركة لديها قيود تمويلية، وايضاً تساعد على تخفيض كلٍ من تكاليف تصفية الأصول الموجودة liquidating exisiting assests، وتكلفة الحصول على التمويل الخارجي. ونستخلص مما سبق، ان الدافع وراء احتفاظ الشركة بدرجة كبيرة من النقدية يتمثل في دافع الاحتياط ضد أي ظروف طارئة، ودافع المضاربة، ودافع تخفيض تكلفة التعاملات على التوالي (علي، ٢٠٢٠).

النقدية الناتجة من التجنب الضريبي لتقليل مشكلة نقص الاستثمار عن مستواه الامثل وذلك عن طريق زيادة رأس المال المستثمر فيه. وتوصلت ان الشركات المقيدة مالياً اكثر عرضة للتخلي عن المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة بسبب عدم قدرتها للوصول إلى مصادر التمويل الخارجية، كما خلصت الدراسة إلى انه زادت نسبة انخفاض معدلات الضريبة الفعالة النقدية من ٣٪ إلى ٨٪ في الشركات المقيدة مقارنة بالشركات غير مقيدة.

وفي نفس الاتجاه، خلص Varoonchotikul (2021) ان الشركات ذات مستوى الاستثمار الزائد هم اقل عرضة للانخراط في نشاط التجنب الضريبي، كما لم تتأثر العلاقة بين مستوى الاستثمار والتجنب الضريبي في حالة إذا كانت الشركات مقيدة او غير مقيدة مالياً. وكذلك توصلت دراسة Silvera et al. (2022) ان القيود المالية اثرت على العلاقة بين افصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية والتجنب الضريبي. كما خلصت دراسة Edwards et al. (2013) إلى انه تقل معدلات الضرائب الفعالة النقدية تقريباً بنسبة ١.٥٪ بعد الفترات التالية للقيود المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، وبنسبة ٢٪ للشركات التي تواجه قيود مالية على مستوى الشركة.

ومن ناحية اخرى، يعتبر التجنب الضريبي مصدر تمويل أقل فائدة في الشركات المقيدة مالياً والتي يزداد بها كلاً من مشاكل الوكالة ومستوى عدم تماثل المعلومات، ومن ثم ينخفض لدى تلك الشركات ممارسات التجنب الضريبي، حيث لايشترط ان تستخدم تلك الشركات المقيدة مالياً ممارسات التجنب الضريبي لتوليد تدفقات نقدية لتمويل استثمارتها، ومن ثم لايمكن اعتبار التجنب الضريبي مجرد تحويل الثروة من الحكومة للمساهمين. إذ يحاول المديرين في ظل ارتفاع كلاً من مشاكل الوكالة ومستوى عدم تماثل المعلومات استغلال موارد الشركة والتلاعب بالارباح وحجب الاخبار السيئة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التجنب الضريبي إلى زيادة كلاً من التكاليف المباشرة (مثل، التكاليف الإدارية وتكاليف التقاضي والعقوبات المفروضة من قبل السلطات

الضريبية)، والتكاليف غير المباشرة (مثل، خسائر السمعة المحتملة، وارتفاع التكاليف السياسية، وارتفاع تكاليف الديون، وارتفاع مخاطر انهيار سعر السهم) (Bayar et al., 2018).

وتخلص الباحثة من تتبع التطور التاريخي للدراسات (Chen and Lai, 2012; Edwards et al., 2013; Law and Mills, 2015; Richardson et al., 2015; Alm et al., 2019; Butt et al., 2021; Varoonchotikul, 2021; Yulvia and Putri, 2021; Hermawan and Riandoko, 2021; Jin et al., 2022; Silvera et al., 2022) ذات الصلة بأثر **القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي** إلى وجود اتفاق بين معظمها على وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين، **وذلك على خلاف ما توصل إليه البعض** (Bayar et al., 2018) من وجود علاقة سلبية بينهما. وقد اتضح للباحثة من تحليل تلك الدراسات تعدد البيئات التي أجريت فيها هذه الدراسات مثل أمريكا (Chen and Lai, 2012; Edwards et al., 2013; Law and Mills, 2015; Richardson et al., 2015; Jin et al., 2022)، واندونسيا (Yulvia and Putri, 2021; Hermawan and Riandoko, 2021)، وباكستان (Butt et al., 2021). **ومن الناحية المنهجية**، اتفقت هذه الدراسات على استخدام منهج الدراسة التطبيقية من خلال استخدام وتحليل البيانات الفعلية الواردة بالتقارير المالية.

كما اختلفت الفترة الزمنية التي غطتها تلك الدراسات، حيث غطت فترة من ٥ إلى ٢٥ سنوات (e.g., Chen and Lai, 2012; Richardson et al., 2015; Alm et al., 2019; Varoonchotikul, 2021; Yulvia and Putri, 2021; Hermawan and Riandoko, 2021). كما اتفقت غالبية تلك الدراسات من حيث كبر **حجم العينة** والتي تتراوح ما بين ٤٢٠ مشاهدة إلى٣٧٢٩٠ مشاهدة خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ما تقدم، تتوقع الباحثة إمكانية تأثير القيود المالية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H_1: تؤثر القيود المالية معنويًا على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

٧-٢-٢ تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق الفرض الثاني للبحث (H_2)

تشير فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى الفترة المنقضية بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره (e.g., Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022). ويقاس أما بعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (e.g., Abdillah et al., 2019; Gontara and Khlif, 2021; Nouraldeen et al., 2021)، أو باللوغاريتم الطبيعي لعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (e.g., Lin, 2020).

وقد تناولت مجموعة من الدراسات العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة **بصورة مباشرة** (Tehupuring, 2016; Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022)، **أو بصورة ضمنية** من خلال تناول المحددات الاخرى لفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، كأتعاب مراقب الحسابات وجهده (Donohoe and Robert, 2014; Martinez and Lessa, 2014; Bae, 2017; Hu, 2018). **إذ** يمثل التجنب الضريبي نشاط محفوف بالمخاطر، والذي قد يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة والمخاطر المتلازمة inherent risk. وذلك نظراً لأن التجنب الضريبي يؤدي إلى تخفيض مستوى شفافية التقارير المالية وزيادة كلاً من مستوى عدم تماثل المعلومات، ومستوى تعقيد معاملات وعمليات الشركة، والتكاليف المباشرة (مثل، تكاليف التقاضي والعقوبات المفروضة من قبل السلطات الضريبية)، والتكاليف غير المباشرة (مثل، خسائر السمعة المحتملة)، الامر الذي

يجعل مراقب الحسابات أن يضع خطة وبرنامج لأداء عملية المراجعة وان يحدد طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات المراجعة التي تتلائم مع مستوى تلك المخاطر، وهو ما ينعكس بالتبعية على زيادة الجهد المبذول والوقت اللازم لأداء عملية المراجعة، وذلك حرصاً من مراقب الحسابات على الوفاء بمسئوليته المهنية وتجنب احتمال تعرضه للدعاوي القضائية وفقدان سمعته المهنية، مما يتأخر في إصدار تقريره (Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022).

كما أضافت دراسات (Donohoe and Robert, 2014; Martinez and Lessa, 2014; Bae, 2017; Hu, 2018) إلى انه يعتبر التجنب الضريبي أحد أشكال إدارة الأرباح التي يتم ممارستها من خلال التلاعب في رقم الربح الخاضع للضريبة، ومن ثم تنخفض جودة المعلومات المحاسبية، الامر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة التي يواجهها مراقب الحسابات اثناء عملية المراجعة، الامر الذي ينعكس على زيادة عدد الساعات التي تحتاجها مما يؤدي الي زيادة أتعاب عملية المراجعة. **وعلى النقيض من ذلك**، لم تتوصل دراسة Tehupuring (2016) لوجود تأثير معنوي للتجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة.

واستناداً على ما سبق، يمكن القول بوجود شبه اتفاق بين الدراسات السابقة على التأثير الإيجابي لممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. باستثناء دراسة (Tehupuring, 2016) التي توصلت لعدم معنوية هذا الاثر. وقد يرجع ذلك لإختلاف بيئة تطبيق تلك الدراسة، **وبناءً على ما تقدم، تتوقع الباحثة إمكانية تأثير ممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:**

H_2: تؤثر ممارسات التجنب الضريبي معنويًا على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

٧-٢-٣ تحليل الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي في العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق الفرض الثالث للبحث (H_3)

فقد اتفق البعض (e.g., Richardson et al., 2015; Alm et al., 2019; Varoonchotikul, 2021; Yulvia and Putri, 2021; Jin et al., 2022; Silvera et al., 2022) على وجود علاقة تأثيرية بين القيود المالية والتجنب الضريبي كما سبق الاشارة الي ذلك بالجزئية ٧-٢-١. كما يتفق البعض الاخر (e.g., Tehupuring, 2016; Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022) على ان التجنب الضريبي يؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة كما سبق الاشارة إلى ذلك بالجزئية ٧-٢-٢. واخيراً، يتفق البعض (e.g., Abdillah et al., 2019; Nouraldeen et al., 2021; Kurt et al., 2022) على وجود علاقة تأثيرية سلبية مباشرة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ولكن تتباين نتائج هذه الدراسات من حيث اتجاه العلاقة.

وفي هذا السياق، أشارت دراسة Abdillah et al. (2019) إلى ان مراقب الحسابات قد يتأخر في إصدار تقريرة للشركات المقيدة مالياً وذلك نظراً لزيادة مخاطر المراجعة. كما خلصت دراسة Nouraldeen et al. (2021) ان المراقب قد يتأخر في إصدار تقريره للشركات التي يرتفع بها نسبة الرفع المالي، حيث يقوم المراقب بزيادة جهده لتقليل مخاطر المراجعة الإضافية الناتجة عن سوء الحالة المالية. **وعلى النقيض من ذلك،** أشارت دراسة Kurt et al. (2022) انه على الرغم من تعجل المراقب في إصدار تقريره (بمساعدة التخطيط الجيد) للشركات المقيدة مالياً التي تسعى للحصول على تمويل خارجي، إلا انها تنخفض جودة مراجعته، لذا حتى تكون المراجعة ذات جودة فأنه يجب ان تدفع تلك الشركات أتعاب اعلى للمراقب وذلك نظرًا لأن الشركات المقيدة تواجه قدرًا أكبر من عدم التأكد التشغيلي والمالي.

وبناءً على ما تقدم، تتوقع الباحثة إمكانية توسط التجنب الضريبي العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

H_3: تتوسط ممارسات التجنب الضريبي العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٧-٣ الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار فروض البحث، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تتناول الباحثة لكل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وأدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار فروض البحث، واخيراً التحليلات الاخرى ونتائجها وذلك على النحو التالي:

٧-٣-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠، بعد استبعاد المؤسسات المالية، وذلك لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، قياسًا على (علي، ٢٠٢١؛ محمد، ٢٠٢١). ولاختبار فروض البحث تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات اهمها؛ ان تكون قوائمها المالية وبيانات محاضر الجمعيات العمومية للشركات متوفرة خلال سنوات الدراسة، وان تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية. وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٨٠) شركة بعدد مشاهدات (٣٢٠) مشاهدة. ويظهر الجدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي شركات العينة وعدد الشركات والمشاهدات بكل قطاع خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠.

جدول رقم (١) عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
١	العقارات	١٨	٧٢
٢	الموارد الاساسية	١٠	٤٠
٣	رعاية صحية وادوية	٧	٢٨
٤	خدمات زمنتجات صناعية وسيارات	٢	٨
٥	سياحة وترفيه	٤	١٦
٦	اغذية ومشروبات	١٥	٦٠
٧	خدمات النقل والشحن	٢	٨
٨	مواد البناء	١١	٤٤
٩	ورق ومواد تعبئة وتغليف	٣	١٢
١٠	مقاولات وانشاءات هندسية	٨	٣٢
	الإجمالي	٨٠	٣٢٠

٧-٣-٢ نموذج البحث وقياس متغيرات البحث:

يتطلب اختبار العلاقات التأثيرية محل الدراسة تناول كلٍ من: نموذج البحث (والذي يظهر بالشكل رقم (١))، وكيفية قياس المتغيرات:

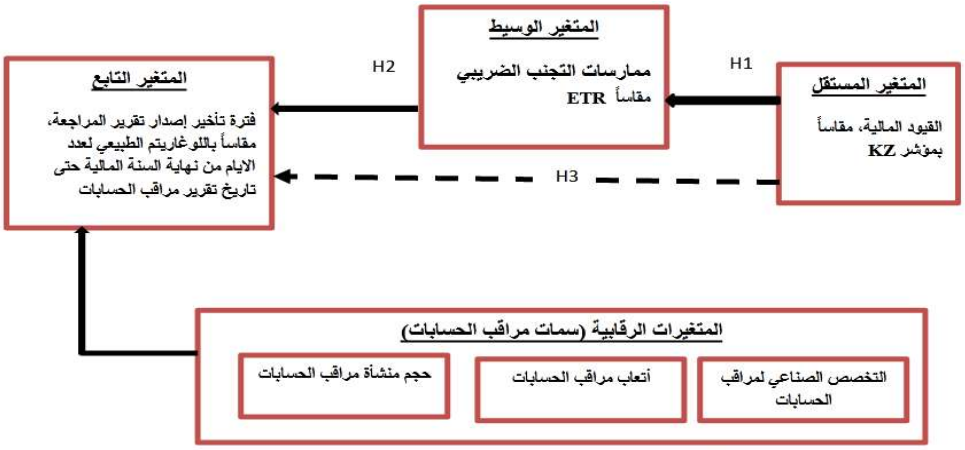

شكل رقم (١) نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي

ويوضح الجدول رقم (2) كيفية قياس متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٢) قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	قياس المتغيرات	المرجع
القيود المالية (FC)	مستقل	تم قياسه في التحليل الأساسي بمؤشر KZ-Index ويتم حساب مؤشر KZ-Index من خلال الاعتماد على تلك المعادلة: $KZ_{i,t} = -1.002\ (CFO_{i,t}/TA_{i,t-1}) - 39.368\ (DIV_{i,t}/TA_{i,t-1}) - 1.315\ (CSHBAL_{i,t}/TA_{i,t-1}) + 3.129\ LEV_{i,t} + 0.283\ Q_{i,t}$ حيث تمثل $CFO_{i,t}/TA_{i,t-1}$: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول الشركة i في الفترة t-1، وتمثل $DIV_{i,t}/TA_{i,t-1}$: نسبة التوزيعات النقدية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي اصول الشركة i في الفترة t-1، وتمثل $CSHBAL_{i,t}/TA_{i,t-1}$: نسبة إجمالي رصيد النقدية وما في حكمها للشركة i في الفترة t إلى اجمالي اصول للشركة i في الفترة t-1، وتمثل $LEV_{i,t}$: نسبة الرفع المالي ويتم حسابها بقسمة إجمالي الالتزامات للشركة i في الفترة t على إجمالي الاصول للشركة i في الفترة t، وتمثل $Q_{i,t}$: مقياس Tobin q والتي يتم قياسها من خلال قسمة مجموع القيمة السوقية للأسهم العادية والممتازة والقيمة العادلة لإجمالي الديون للشركة i في الفترة t على القيمة الدفترية لإجمالي الاصول للشركة i في الفترة t ، بينما تم قياسه في التحليلات الاخرى بنموذج Altman Z Score حيث يتم احتساب قيمة Z من خلال المعادلة التالية Z=1.2*X1+1.4*X2+3.3*X3+0.6*X4+1.0*X5 حيث: X1 = رأس المال العامل / اجمالي الاصول، X2 = الارباح المحتجزة / إجمالي الاصول، X3 = الارباح قبل الفوائد والضريبة / إجمالي الاصول، X4= القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لاجمالي الديون، X5= صافي المبيعات / إجمالي الاصول.	Farooq et al., 2022 Edwards et al., 2013
التجنب (TaxAv)	وسيط	تم قياسه في التحليل الأساسي بمعدل الضريبة الحالي Current ETR، ويتم حسابه من خلال قسمة مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية / صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة، ثم يتم ضرب هذا المعدل في -١ للتغلب على على مشكلة اعتباره مقياس عكسي لأنشطة التجنب الضريبي. ، بينما تم قياسه في التحليلات الاخرى بالفروق الضريبية الدفترية Book Tax Difference (BTD)، ويتم حسابه من من خلال قسمة (صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة – (مصروف ضريبة الدخل في الفترة الحالية / معدل الضريبة	Edwards et al., 2013 Richardson et al., 2015

		القانوني[١٧]) – (مصروف الضريبة المؤجلة / معدل الضريبة القانوني)) / إجمالي اصول الشركة في الفترة السابقة .	
فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Audlag)	تابع	يتم قياسه في التحليل الأساسي باللوغاريتم الطبيعي لعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ،بينما يم قياسه في التحليلات الاخرى بعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المراقب على تقرير المراجعة	Lin, 2020 Abdillah 2019
التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (Spec)	رقابي	كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا كان الحصة السوقية لمنشأة مراقب الحسابات تزيد عن ٢٠٪، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك حيث ان الحصة السوقية لمنشأة مراقب الحسابات =عدد عملاء منشأة المراقب داخل قطاع معين / إجمالي العملاء داخل نفس القطاع	Nadhir and Wardhani, 2019
أتعاب مراقب الحسابات (AF)	رقابي	بمبلغ الأتعاب التي يحصل عليها مراقب الحسابات	Ezat, 2015
حجم منشأة الحسابات	رقابي	كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا كان مراقب الحسابات ينتمي لأكبر ٤منشآت مراجعة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	Abernathy et al., 2
نوع رأي مراقب الحسابات (AO)	رقابي	كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا كان يحتوي تقرير مراقب الحسابات على رأي غير معدل – نظيف، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	Ezzat, 2015
طول فترة ارتباط مراقب الحسابات مع عميله (Tenure)	رقابي	بعدد سنوات تعاقد مراقب الحسابات مع عميله حتى السنة t.	Buntara and Adhariani, 2019

٧-٣-٣ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

فيما يتعلق **بأدوات الدراسة**، اعتمدت الباحثة على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة، وأيضًا على تقرير مراقب الحسابات لشركات العينة المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشرة للمعلومات (https://www.Mubasher.info/

[١٧] في مصر، يبلغ معدل الضريبة القانوني للشركات وفقاً للقانون رقم (٩١) لعام ٢٠٠٥ ٢٢.٥٪ابتداء من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٢(محمد، ٢٠٢١).

(markets/EGX/stocks/COMI/financial-statements). بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com) للحصول على محاضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركات والتي يتم الحصول منها على أتعاب المراجعة، قياسًا على دراسة علي (٢٠٢١). وقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة لاحتساب كل متغير من متغيرات الدراسة.

أما فيما يتعلق **بإجراءات الدراسة**، فقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة. فقد تم تجهيز بيانات أتعاب مراقب الحسابات من خلال محاضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما اعتمدت الباحثة على بيانات التقارير المالية في حساب قيم كل من القيود المالية، والتجنب الضريبي. كما تم الاستعانة بتقرير مراقب الحسابات لاستخراج اسم مراقبي الحسابات لاحتساب درجة تخصصه الصناعي ولمعرفة هل ينتمي لأحد منشآت المراجعة الكبيرة ولمعرفة نوع رأيه، وكذلك لتحديد توقيت إصدار تقرير المراجعة.

٧-٣-٤ أدوات التحليل الإحصائي

تم استخدام بعض اساليب الاحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة كالمتوسط والوسيط والانحراف المعياري. أما بالنسبة لإختبار فروض الدراسة فقد تم إستخدام نموذج المعادلة الهيكلية Structural Equation Model. والذي يتكون من مجموعة من الأساليب والمتمثلة في تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والتحليل العاملي لتحديد التباين والتغاير بين المتغيرات لتقدير سلسلة من العلاقات المترابطة بصورة متزامنة، وتحليل المسار لاختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة من خلال تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة. ومن ثم فإن هذا النموذج يساعد على اختبار سلسلة من العلاقات بين المتغيرات محل القياس في آنٍ واحد. ويستخدم دائماً في حالة وجود علاقات غير مباشرة، اي في حالة وجود متغيرات وسيطة (علي، ٢٠٢١). ولتقدير النموذج المقترح، تم إستخدام برنامج AMOS الاصدار رقم ٢٤.

٧-٣-٤-١ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تعرض الدراسة في هذه الجزئية أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٣) أهم الإحصاءات الوصفية، والتي تشمل كلاً من المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة التطبيقية.

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
Spec	0.16	0	0.367	0	1
AS	0.39	0	0.489	0	1
AF	198693.75	10000	292714.471	10000	1865000
AO	0.5	1	0.501	0	1
Tenure	8.43	8	5.152	1	25
الأحصاء الوصفي للقيود المالية					
FC-KZ	0.993	1.19	1.78	-8.85	5.50
FC- Z-score	٢,٦٢٢٢	1.8922	2.69	0.11	20.07
الاحصاء الوصفي للتجنب الضريبي					
ETR	-0.09	-0.088	0.12	-0.34	0.368
BTD	-0.0011	-0.000019	0.034	-0.086	0.174
الاحصاء الوصفي لفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة					
Audlag1	66.48	60	19.859	15	166
Audlag2	4.158	4.09	0.27	2.708	5.111

حيث تعبر (**Spec**) عن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ويمثل (**AS**) عن حجم منشأة مراقب الحسابات، ويشير (**AF**) لأتعاب مراقب الحسابات، ، ويعبر (**AO**) عن نوع رأي مراقب الحسابات، ويشير (**Tenure**) عن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله، ويمثل (**FC-KZ**) عن القيود المالية مقاسة بمؤشر KZ، ويعبر (**FC- Z-score**) عن القيود المالية مقاسة بمؤشر Z-score، ويمثل (**ETR**) عن التجنب الضريبي مقاسة بمعدل الضريبة الحالي الفعال، ويشير (**BTD**) عن التجنب الضريبي مقاسة بالفروق الضريبية الدفترية، ويعبر (**Audlag1**) عن فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة مقاسة بعدد ويشير (**Audlag2**) عن فترة تأخير إصدار تقريرالمراجعة مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لعدد الايام .

وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٣) تبين ان قيمة المتوسط لمتغير القيود المالية مقاساً بمؤشر KZ يبلغ 0.993، وبمدى يتراوح بين 8.85- إلى 5.50، مع اقتراب قيمة المتوسط لهذا المتغير 0.993 مع وسيطه 1.19، مما يعني ان حوالي ٥٠٪ من شركات العينة مقيدة مالياً.

كما يتضح ان متوسط التجنب الضريبي وفقاً لمقياس معدل الضريبة الفعال[١٨] قد بلغ 0.09-، وبمدى يتراوح بين 0.34- إلى 0.368، مما يعني ان معظم شركات عينة الدراسة تلجأ لممارسات التجنب الضريبي.

كما يتضح من الإحصاءات الوصفية أن متوسط فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة قد بلغ 66.48، بينما بلغت قيمة الوسيط 60، مما يعني أن معظم شركات عينة الدراسة تلتزم بالإطار الزمني المحدد للإفصاح عن قوائمها المالية[١٩] وفقاً للمادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، وذلك نتيجة لأن اغلبية مشاهدات شركات عينة الدراسة تقع بالجزء الأقل من المتوسط. وكذلك يتضح أن متوسط التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بلغ 0.16، بما يشير إلى أن 16% من مراقبي الحسابات فقط كانوا متخصصين في صناعة العميل. كما يتضح ان متوسط فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله قد بلغ 8.4250، بما يعني أن متوسط فترة بقاء مراقب الحسابات مع عميلة ٨ سنوات. كما يشير هذا الجدول إلى أن متوسط حجم منشأة مراقب الحسابات يبلغ 0.39، بما يعني أن 39% من شركات العينة يتم مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبرى.

وأخيرًا يشير هذا الجدول إلى أن متوسط أتعاب مراقب الحسابات قد بلغ (198693.75)، وأن هناك فرقًا كبيرًا بين أعلى قيمة وأدنى قيمة بالنسبة لتلك المتغير، لذلك كان الانحراف المعياري لتلك المتغير مرتفعًا حيث بلغ(292714.471) وهو أعلى من المتوسط بما يشير إلى وجود تشتت كبير بين شركات العينة، وهو وضع طبيعي لشركات مختلفة الحجم والنشاط.

---

[١٨] كما يتضح من تحليل النتائج الاحصائية بشأن المقياس البديل للتجنب الضريبي (الفروق الضريبية الدفترية) ان متوسطه قد بلغ 0.0011-، وبمدى يتراوح بين 0.086- إلى 0.174.، مما يعني ان معظم شركات عينة الدراسة تلجأ لممارسات التجنب الضريبي.

[١٩] في مصر، يجب ان تلتزم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بإصدار قوائمها المالية السنوية خلال ٩٠ يوم من تاريخ نهاية السنة المالية.

٧-٣-٤-٢ اختبار التعدد الخطي

يجب التأكد من توافر شرط **عدم وجود تعدد أو ازدواج خطي** بين المتغيرات المستقلة المؤثرة على متغير تابع معين. ويتم الحكم على عدم وجود تعدد خطي عندما يكون معامل تضخم التباين variance inflation factor(VIF) **أقل من** ١٠، ومؤشر التباين المسموح به tolerance **اكبر من** ٠.١ (البراق، ٢٠١٢). ويتضح من الجدولين رقمي (٤، ٥) عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات.

جدول رقم (٤) نتيجة التعدد الخطي بين التجنب الضريبي والمتغير المستقل المؤثر عليه

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
FC	0.114	8.766

Dependent Variable: TaxAv

جدول رقم (٥) نتيجة التعدد الخطي بين فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة وباقي المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
AF	0.115	8.690
Spec	0.476	2.100
AS	0.364	2.749
TaxAv	0.445	2.245
Spec*TaxAv	0.424	2.358
AF*TaxAv	0.110	9.137
AS*TaxAv	0.231	4.323
AO	0.985	1.015
Tenure	0.965	1.065

Dependent Variable: Audlag

٧-٣-٤-٣ اختبار الإرتباط بين متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون، لتحديد مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة. وبتحليل مدى معنوية معاملات ارتباط المتغيرات الإضافية بمتغير التجنب الضريبي

(TaxAV) فيتضح من الجدول رقم (٦) معنوية معاملات ارتباط تلك المتغيرين (Audlag, FC) بمتغير (TaxAV)، واخيراً وبتحليل مدى معنوية معاملات ارتباط المتغيرات الإضافية بمتغير فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة (Audlag) فيتضح من الجدول رقم (٦) عدم معنوية كافة معاملات ارتباط تلك المتغيرات (AF, Spec, AS, AF*TaxAv, AS*TaxAv,AO) بمتغير (Audlag)، باستثناء معنوية معامل ارتباط تلك المتغيرات (Spec*TaxAv, Tenure, TaxAv, FC) مع متغير (Audlag).

جدول رقم (٦) اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسه

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
AF (1)	1										
AS (2)	.493** .000	1									
Audlag (3)	.014 .806	.060 .288	1								
FC (4)	.093 .096	.045 .428	.303** .000	1							
TaxAv (5)	-.170- ** .002	-.028- .619	.266** .000	.284** .000	1						
As*TaxAv (6)	-.460- ** .000	-.516- ** .000	.016 .773	.135* .015	.602** .000	1					
spec*TaxAv (7)	-.050- .371	-.280- ** .000	.119* .033	.148** .008	.367** .000	.510** .000	1				
AF*TaxAv (8)	-.869- ** .000	-.359- ** .000	.055 .328	.010 .862	.478** .000	.662** .000	.163** .003	1			
Spec (9)	.041 .468	.439** .000	-.034- .549	-.047- .401	-.059- .289	-.278- ** .000	-.633- ** .000	-.022- .693	1		
AO (10)	-.046- .416	-.140* .012	-.099- .077	-.286- ** .000	-.042- .450	.053 .349	.113* .044	-.034- .540	-.182- ** .001	1	
Tenure (11)	.145** .009	** .184 .001	-.134- ** .016	-.068 .225	-.074- .189	-.101- .070	-.071 .213	-.075 .180	.024 .666	.123* .027	1

٧-٣-٤-٤ تقييم مدى صحة النموذج الهيكلي

تأتي مرحلة **تقييم مدى صحة النموذج الهيكلي** بعد التحقق من عدم وجود تعدد خطي. وفي هذه المرحلة يجب التأكد من مدى ملاءمة النموذج الهيكلي المقترح من

خلال اختبار جودة تطابق النموذج والذي يضم ثلاثة مؤشرات هي: مؤشرات جودة التطابق المطلقة[٢٠] absolute fit indiexes، ومؤشرات جودة التطابق الإضافية[٢١] incremental fit indiexes، ومؤشرات جودة التطابق المُرشدة[22] parsimonious fit indiexes. ويتضح من هذا الاختبار **عدم ملاءمة النموذج الهيكلي** المقترح[٢٣]، وذلك نظراً لتجاوز قيم مؤشرات جودة التطابق القيم المقبولة، حيث بلغ مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي[٢٤] RMSEA 0.090. وبالتالي يكون النموذج المقترح بعد تعديله كما هو موضح بالشكل رقم (٢) على النحو التالي:

---

[٢٠] تركز هذه المؤشرات على مصفوفة التغاير لبيانات العينة بدون اجراء أي مقارنات، وتشمل هذه المؤشرات مؤشر كا٢، ومؤشر جودة المطابقة GFI، ومؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي RMSEA (تيغزة، ٢٠١٢).

[٢١] تعتمد هذه المؤشرات في تقديرها على مقارنة نموذج الدراسة المقترح بالنموذج المستقل، وتشمل هذه المؤشرات مؤشر المطابقة المقارن CFI، ومؤشر المطابقة المعياري NFI ، ومؤشر توكر لويس TLI(تيغزة،٢٠١٢).

[22] تفيد هذه المؤشرات في معرفة هل النموذج المقترح يحتاج إلى تعديل ام لا مثل مؤشر كا٢/ درجات الحرية، ومؤشر PGFI (تيغزة، ٢٠١٢).

[٢٣] وتم حل مشكلة عدم ملاءمة النموذج الهيكلي المقترح من خلال تعديل النموذج Modification of model. وذلك بإستخدام مؤشرات التعديل Modification Indices والتي يقترحها برنامج AMOS، والتي يتم حسابها لكل علاقة غير مقدرة، اي بمعنى إضافة Covariance لبعض المتغيرات في النموذج (تيغزة، ٢٠١٢).

[٢٤] مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقريبي Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA): ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المدي الذي يستطيع خلاله النموذج المفترض تحقيق مطابقة بين مصفوفة التباين والتغاير لبيانات العينة. وتتراوح قيمة المؤشر بين ٠.٠٠٥، ٠.٠٠٨. وكلما كانت قيمتة أقل من ٠.٠٠٥ كلما دل ذلك على إرتفاع جودة مطابقة النموذج، بينما تدل القيم التي تقع في المدي من ٠.٠٠٥ إلي ٠.٠٠٨ علي قبول النموذج (تيغزة، ٢٠١٢).

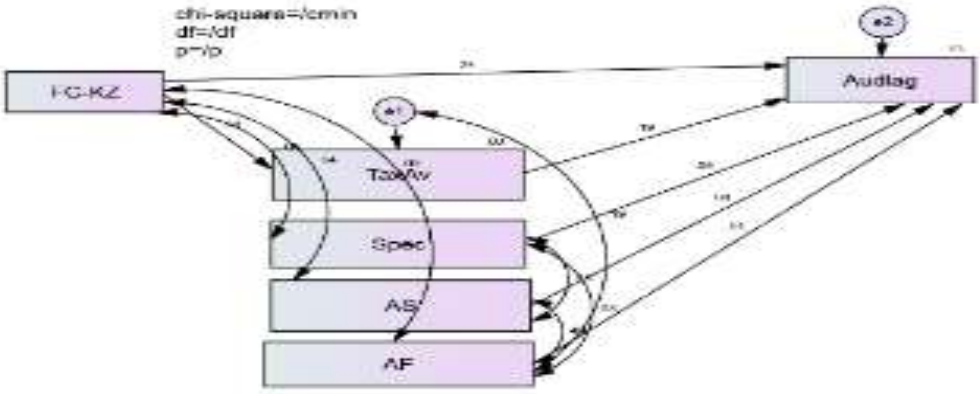

شكل رقم (٢) النموذج المقترح للبحث بعد تعديله

ويمكن تلخيص وعرض مؤشرات جودة التطابق بعد تعديل النموذج بالجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧) مؤشرات جودة التطابق بعد تعديل النموذج

مؤشرات جودة التطابق	المدى المثالي للمؤشر	القيمة وفقاً لنموذج المعادلة الهيكلية بعد التعديل
مؤشرات جودة التطابق المطلقة		
ـ مؤشر جودة المطابقة[٢٥] GFI	أكبر من ٠,٩	٠,٩٩٩
ـ مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ التقـ RMSEA	أقل من ٠,٠٨	٠,٠٣١
ـ مؤشر كا[٢] (مستوى المعنوية)	ان تكون احصائية الاختبار غير معنوية اي اكبر من ٠,٠٥	٠,٩١٤ (٠,٦٣٣)
مؤشرات جودة التطابق الاضافية		
ـمؤشر جودة المطابقة المعدل[٢٦] AGFI	أكبر من ٠,٩	٠,٩٩٠
	أكبر من ٠,٩	٠,٩٩٩

[٢٥] Good Fit Index (GFI) يناظر هذا المؤشر معامل التحديد R^2في نموذج الانحدار المتعدد، وبالتالي يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من ٠.٩ كلما دل ذلك على وجود مطابقة مرتفعة لنموذج البحث (تيغزة، ٢٠١٢).

[٢٦] Adjusted Good Fit Index(AGFI): هو عبارة عن مؤشر جودة المطابقة GFI المعدل بواسطة درجات الحرية وذلك للتغلب علي مشكلة تأثر مؤشر جودة المطابقة بحجم العينة. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من ٠.٩ كلما دل ذلك على وجود مطابقة مرتفعة لنموذج البحث (تيغزة، ٢٠١٢).

مؤشر المطابقة المقارن[٢٧] CFI مؤشر المطابقة المعياري[٢٨] NFI مؤشر توكر لويس[٢٩] TUCKER-LEWIS INDEX مؤشر المطابقة لاضافية INCREMENTAL FIT INDEX (IFI)	أكبر من ٠,٩ أكبر من٠,٩ أكبر من ٠,٩	٠,٩٩٧ ٠,٩٩٨ ٠,٩٩٩
مؤشر جودة التطابق المُرشدة -مؤشر كا٢/درجات الحرية[٣٠] CMIN/DF	أقل من ٢	٠,٤٥٧

٧-٣-٥ نتائج اختبار الفروض

بعد مرحلة تعديل النموذج والوصول إلى النموذج الهيكلي الملائم يتم تحديد مدى قبول الفرض من عدمه من خلال مستوي المعنوية P-value لكل مسار من مسارات النموذج الهيكلي. فإذا كان مستوى المعنوية 0.05 أو أقل يتم رفض الفرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل. كما يتم الحكم على اتجاه وقوة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة من خلال معاملات المسار المعيارية[٣١] Standardized Path Coefficients،

---

[٢٧] Comparative Fit Index (CFI) : تقوم فكرته على مقارنة إحصائية كا٢ لنموذج البحث او المفترض بقيمة إحصائية كا٢ للنموذج المستقل. وكلما كانت قيمة هذا المؤشر اكبر من ٠.٩ كلما دل ذلك على وجود مطابقة مرتفعة لنموذج البحث(تيغزة، ٢٠١٢).

[٢٨] Normed Fit Index (NFI): يعتمد هذا المؤشر علي مقارنة قيمة إحصائية كا٢ للنموذج المقترح مع نموذج العدم مقسوما علي إحصائية كا٢ لنموذج العدم. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما دل ذلك علي جودة التطابق(تيغزة، ٢٠١٢).

[٢٩] يمثل الفرق بين نسبة احصائية كا٢/ درجات الحرية للنموذج المقترح والنموذج المستقل (تيغزة، ٢٠١٢).

[٣٠] يهدف هذا المؤشر لاختبار فرض العدم القائل بأنه لا يوجد فرق بين مصفوفة التغاير الملاحظة بواسطة بيانات العينة والمتوقعة بواسطة النموذج المفترض. ويجب ان تكون قيمة p.value لكا٢ غير معنوية حتي يمكن قبول النموذج . ونتيجة لتأثر قيمة كا٢ بكل من حجم العينة ودرجات الحرية، لذلك يفضل استخدام القيمة المعيارية لها والتي تمثل (كا٢ / درجات الحرية). ويتم قبول النموذج إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من ٢ وأقل من ٥. بينما اذا كانت قيمته أقل من ٢ فيدل ذلك على ان النموذج مطابق تماما (تيغزة، ٢٠١٢).

[٣١] مقدار التغير في المتغير التابع بوحدة معيارية واحدة عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بوحدة معيارية واحدة (علي، ٢٠٢١).

والتي يطلق عليها مُقدر Estimate في برنامج AMOS، وهي تناظر قيم معاملات الإنحدار المقدرة B في برنامج SPSS. ويوضح الجدول رقم (٨) قيمة معاملات المسار المعياري ومستوي المعنوية P–value لكل مسار من مسارات النموذج الهيكلي:

جدول رقم (٨) نتائج اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي

بيان المسار	نتائج اختبار النموذج الهيكلي	
	معامل المسار المعياري	P-value
FC → TaxAv	0.284	***
TaxAv → Audlag	0.194	***
spec → Audlag	-0.046	0.445
AS → Audlag	0.081	0.238
AF → Audlag	-0.014	0.824
FC ⇢ Audlag	0.055	0.008
FC → Audlag	0.243	***

حيث: تعني قيمة احتمالية **** : ٠,٠٠٠٠

→ : تشير إلى الأثر المباشر لمتغيرات الدراسة

⇢ : تشير إلى الأثر غير المباشر لمتغيرات الدراسة

٧-٣-٥-١ نتيجة اختبار الفرض الأول(H_1)

اختص هذا الفرض باختبار تأثير القيود المالية على التجنب الضريبي. ويتضح من الجدول رقم (٨) ان قيمة معامل المسار المعيارية قد بلغت (0.284) وذلك بقيمة احتمالية (***)، بما يشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين القيود المالية والتجنب الضريبي. **وبالتالي تم قبول الفرض الأول (H_1)**. وتتناقض هذه النتيجة مع ما اشار اليه دراسة Bayar et al. (2018) بشأن وجود تأثير سلبي ومعنوي للقيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي. ولكن تتفق مع دراسة (e.g., Richardson et al., 2015; Alm et al., 2019; Yulvia and Putri, 2021; Dang and Tran, 2021; Hermawan and

(Riandoko, 2021; Jin et al., 2022). **وترى الباحثة** ان التأثير الإيجابي للقيود المالية على التجنب الضريبي، يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى سعي الشركات المقيدة والمتعثرة مالياً نحو البحث عن مصادر تمكنها من زيادة النقدية المحتفظ بها وهو ما قد يدفعها إلى ممارسة التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية قد يساعدها على تمويل عمليات الشركة الحالية والحفاظ على تصنيفها الائتماني وتخفيض مخاطر الافلاس.

٧-٣-٥-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني (H_2)

اختص هذا الفرض باختبار تأثير التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. ويتضح من الجدول رقم (٨) ان قيمة معامل المسار المعيارية قد بلغت (0.194) وذلك بقيمة احتمالية (***)، بما يشير إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. **وبالتالي تم قبول الفرض الثاني (H2)**. وتتناقض هذه النتيجة مع ما اشار اليه دراسة (Tehupuring, 2016) بشأن عدم وجود تأثير للتجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. ولكن تتفق مع دراسة (e.g., Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022). **وترى الباحثة** ان التأثير الإيجابي للتجنب الضريبي على فترة تاخير إصدار تقرير المراجعة، يعتبر تأثيراً منطقياً، يرجع إلى اعتبار ان التجنب الضريبي نشاط محفوف بالمخاطر، والذي قد يؤدي إلى زيادة مخاطر المراجعة والمخاطر المتلازمة inherent risk، مما ينعكس بالتبعية على زيادة الجهد المبذول والوقت اللازم لأداء عملية المراجعة، وذلك حرصاً من مراقب الحسابات على الوفاء بمسئوليته المهنية وتجنب احتمال تعرضه للدعاوي القضائية وفقدان سمعته المهنية، ومن ثم يتأخر في إصدار تقريره.

وبشأن المتغيرات الرقابية (سمات مراقب الحسابات) التي يمكن ان تؤثر على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، في سياق العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، اتضح **وجود تأثير سلبي للتخصص الصناعي للمراقب** على فترة تأخير إصدار تقريره، **ولكنه غير معنوي** بمقدار (0.046-)، وذلك عند قيمة احتمالية (0.445).

وتتناقض هذه النتيجة مع دراسة (e.g., Handayani and Ewing, 2019; Habib et al., 2019). **بينما يتفق هذا مع دراسة** (محمد، ٢٠٢٠؛ Abdillah et al., 2019). **وتعتقد الباحثة** أن عدم وجود آية علاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وبين فترة تأخير إصدار تقريره يرجع إلى انخفاض درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بمشاهدات العينة، والتي بلغت (١٦٪).

وأيضًا **ووجود تأثير سلبي لأتعاب المراقب** على فترة تأخير إصدار تقريره، **ولكنه غير معنوي** بمقدار (0.014−)، وذلك عند قيمة احتمالية (0.824). **وتتناقض هذه النتيجة مع دراستا** (e.g., Lee and Jahng, 2008; Durand, 2018)، **وتعتقد الباحثة** أن عدم وجود آية علاقة بين أتعاب مراقب الحسابات وبين فترة تأخير إصدار تقريره يرجع إلى عدم معنوية معامل ارتباط متغير (AF) مع متغير (Audlag).

وأخيرًا عدم وجود تأثير معنوي لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير إصدار تقريره، وذلك عند قيمة احتمالية (0.238). **وتتناقض هذه النتيجة** مع دراسة (e.g., Abernathy et al., 2017; Habib et al., 2019)، **وتتفق مع دراستا** (Ezat, 2015; Abdillah et al., 2019). **وترى الباحثة** أن عدم وجود آية علاقة بين **حجم منشأة مراقب الحسابات** على فترة تأخير إصدار تقريره يرجع إلى اختلاف البيئة التي تم إجراء هذه الدراسات بها.

٧-٣-٥-٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث (H_3)

يختبر هذا الفرض التأثير غير المباشر للقيود المالية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من خلال التجنب الضريبي. ويتضح من الجدول رقم (٨) وجود تأثير إيجابي ومعنوي للقيود المالية على التجنب الضريبي قدره (0.284) وذلك بقيمة احتمالية (***)، ومن ثم تحقيق الشرط الأول لقبول الفرض الثالث. ويضاف إلى ذلك وجود تأثير إيجابي ومعنوي

للتجنب الضريبي على فترة تاخير إصدار تقرير المراجعة وقدره (0.194) وذلك بقيمة احتمالية (***)، ومن ثم يتحقق الشرط الثاني لقبول الفرض الثالث. كما اتضح من اختبار bootstrabbing وجود تأثير **إيجابي معنوي وبصورة غير مباشرة** للقيود المالية على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة من خلال التجنب الضريبي، حيث كان معامل المسار (0.055)، بقيمة احتمالية (0.008)، ومن ثم يتحقق الشرط الثالث لقبول الفرض الثالث. **وبناءً على ما سبق،** يمكن القول بأن التجنب الضريبي يتوسط العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة وساطة جزئية، وذلك نظراً لوجود علاقة مباشرة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة بقيمة احتمالية (***)، **ومن ثم تم قبول الفرض الثالث (H_3).**

٦-٣-٧ التحليلات الاخرى ونتائجها

ولإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم على العلاقات الرئيسية للبحث بتحليله الأساسي وتقييم مدى قوة ومتانة Solidity النتائج التي تم التوصل إليها في ذلك الصدد، تم اجراء مجموعة من التحليلات الإضافية والمتمثلة في حالة تغيير معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة، وحالة استحداث متغيرين رقابيين أخرين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي، وحالة تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث، وذلك على النحو التالي:

(أ) حالة تغيير معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة

يستهدف هذا التحليل التحقق من مدى أفضلية معالجة المتغيرات الرقابية بنموذج البحث بالتحليل الأساسي وهي سمات مراقب الحسابات (والذي يشمل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتعابه وحجم منشأته)، كمتغيرات معدلة بدلاً من كونها متغيرات رقابية للعلاقة التأثيرية مجال البحث، وذلك بغرض تأييد أو عدم تأييد ما توصل إليه البحث من نتائج، قياساً على دراستا (Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022). واستنادًا إلى ما سبق تم **اشتقاق السؤال الأول للبحث (Q1) والقائل هل يختلف التأثير المعنوي لممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة**

بالبورصة المصرية باختلاف سمات مراقب الحسابات؟، وإعادة إختبارالعلاقة الرئيسية مجال الفرض (H2)، في ظل معالجة المتغير سمات مراقب الحسابات كمتغير معدل.

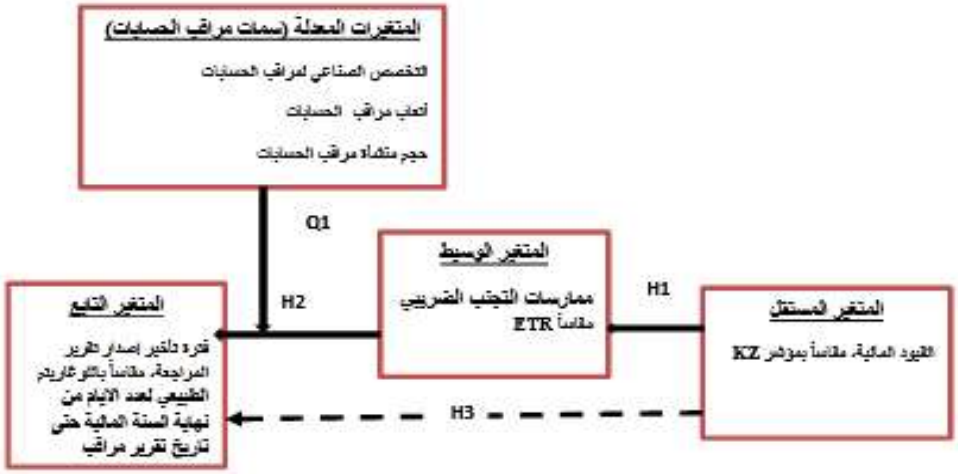

شكل رقم (٣) نموذج البحث في ظل معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة

ويوضح الجدول رقم (٩) قيمة معاملات المسار المعيارية ومستوى المعنوية لكل مسار من مسارات النموذج الهيكلي في ظل اجراء تحليل معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة وأستحداث متغيربين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي ومقارنتها بالتحليل الأساسي:

جدول رقم (٩) نتائج اختبار الفروض

بيان المسار	نتيجة اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي		معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة		استحداث متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي	
	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	p-value	معامل المسار المعياري	P-value
FC ⟶ TaxAv	0.284	***	.....	.....	.....	.....
TaxAv ⟶ Audlag	0.194	***	0.326	***	0.257	***
Spec ⟶ Audlag	-0.046	0.445	0.002	0.976	-0.073	0.243
AS ⟶ Audlag	0.081	0.238	-0.80	0.360	0.099	0.168
AF ⟶ Audlag	-0.014	0.824	0.023	0.894	0.027	0.679
FC ⇢ Audlag	0.055	0.008	.....	.....	.....	.....
Spec*taxav⟶ Audlag	.....	.....	0.120	0.120	.....	.....
As*taxav ⟶ Audlag	.....	.....	-0.352	****	.....	.....
Af*taxav ⟶ Audlag	.....	.....	0.123	0.459	.....	.....
AO ⟶ Audlag	.....	.....	.....	.....	-0.071	0.203
Tenure ⟶ Audlag	.....	.....	.....	.....	-0.127	0.023

ومن ثم استهدف هذا التحليل اختبار مدى تأثير سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته) على العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٩) يتضح وجود تأثير إيجابي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، **ولكن بصورة غير معنوية** بمقدار (0.120) وذلك بقيمة احتمالية (0.120)، **وتتناقض** هذه النتيجة مع دراسة Riguen et al. (2021). **وترى الباحثة** أنه لا يوجد اختلاف بين منشآت المراجعة المتخصصة الصناعية وغير المتخصصة صناعياً في قوة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى عدم اعتبار التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إحدى المتغيرات المعدلة على قوة واتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة.

كما يتضح وجود تأثير إيجابي لأتعاب لمراقب الحسابات على العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، **ولكن بصورة غير معنوية** بمقدار (0.123) وذلك بقيمة احتمالية (0.459)، **وتتناقض** هذه النتيجة مع دراسة Gaaya (2017). **وترى**

الباحثة أنه لا يوجد اختلاف بين منشآت المراجعة التي تتقاضى أتعاب مرتفعة وأتعاب منخفضة في قوة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى عدم اعتبار أتعاب مراقب الحسابات إحدى المتغيرات المعدلة على قوة واتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة.

كما يتضح اختلاف اتجاه التأثير الإيجابي للتجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، **وبصورة معنوية** بعد الأخذ في الاعتبار حجم منشأة مراقب الحسابات، كمتغير معدل للعلاقة، بمقدار (0.352 −) وذلك بقيمة احتمالية (***). **وتتفق** هذه النتيجة مع دراستي (Gontara and Khlif, 2021; Clara, 2022). **وترى الباحثة** أن اختلاف اتجاه العلاقة التأثيرية المشار إليها سلفًا في ظل الأخذ في الاعتبار حجم منشأة مراقب الحسابات، من الاتجاه الإيجابي المثبت بالفرض الثانى إلى التأثير السلبي قد يرجع لاعتبار حجم منشأة مراقب الحسابات أحد أهم سمات مراقب الحسابات الأكثر جوهرية، في التأثير على قوة واتجاه العلاقة التأثيرية محل الدراسة. **وتعتقد الباحثة** أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشآت المراجعة الكبيرة قد ينخفض لديها ممارسات التجنب الضريبي، وذلك بسبب زيادة جودة المراجعة المقدمة، والتي يُمكنها من اكتشاف ممارسات إدارة الارباح، مما ينعكس على تأخير إصدار تقريره، وذلك لتجنبه احتمال التعرض للدعاوي القضائية وفقدان سمعته المهنية. لذا تمت الإجابة على سؤال البحث الاول Q1 القائل: **هل يختلف التأثير المعنوي لممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف سمات مراقب الحسابات؟، ؟ بـ"لا، لا، نعم" على التوالي.**

ويتضح من تتبع إجابة الأسئلة في ظل مدخل المتغيرات المعدلة ومقارنتها بنتائج التحليل الأساسي في ظل مدخل المتغيرات الرقابية، اتفاق نتائج كلا المدخلين على عدم وجود تأثير لكل من تخصصه الصناعي وأتعابه على العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. واختلفت فقط بالنسبة لحجم منشأة مراقب الحسابات. **وترى الباحثة**

أفضلية تبني مدخل المتغيرات المعدلة مقارنة بمدخل المتغيرات الرقابية فيما يتعلق بأغلبية العلاقات التأثيرية محل الدراسة، وهو ما يدعم وجهة نظر الباحثة واقتناعها بأهمية اختبار وتبني هذا المدخل في اختبار العلاقات محل الدراسة.

(ب)حالة استحداث متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي

يستهدف هذا التحليل التحقق من مدى حاجة نموذج البحث الأساسي لإدراج متغيرات رقابية من شأنها التأثير على متغير فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم تعتمد الباحثة في هذه الجزئية على استحداث متغيرين رقابيين مثل (نوع رأي مراقب الحسابات، وطول فترة ارتباطه بالعميل) ومعالجتها كمتغيرات رقابية بجانب المتغيرات الرقابية الاخرى، التي كانت في التحليل الأساسي، ومن ثم اصبح المتغيرات الرقابية في هذا التحليل سمات مراقب الحسابات (والذي يشمل تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته، ونوع رأيه، وطول فترة ارتباطه بالعميل)، وذلك قياساً على دراستا (Ezat, 2015; Abdillah et al., 2019). واستنادًا إلى ما سبق تم **اشتقاق السؤال الثاني للبحث (Q2) والقائل هل تؤثر سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته، نوع رأيه، وطول فترة ارتباطه بالعميل)، معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، في سياق العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة** ؟ وتتم الإجابة "بنعم" على هذه التساؤل إذا كانت القيمة الاحتمالية للمتغير الرقابي أقل من (0.05)، وفيما يلي توضيح لنموذج البحث والنتائج في ظل استحداث متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي:

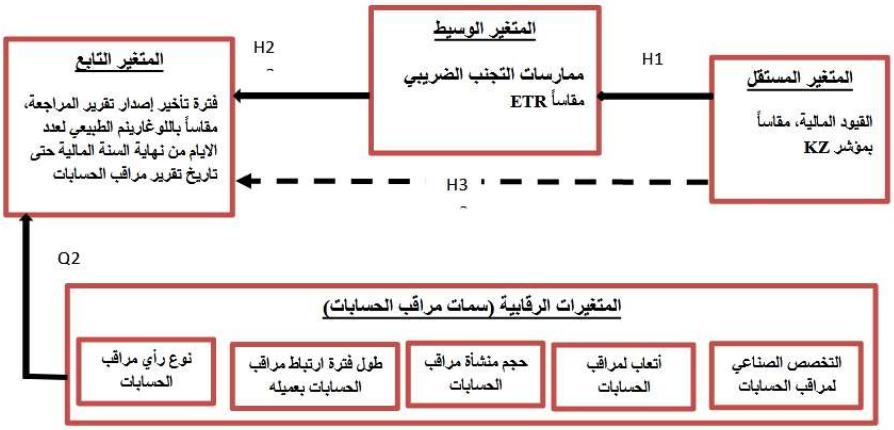

شكل رقم (٤) نموذج البحث في ظل استحداث متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التى كانت فى التحليل الأساسى

ومن ثم استهدف هذا التحليل اختبار مدى تأثير سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته، ونوع رأيه، وطول فترة ارتباطه بالعميل) على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، في سياق العلاقة بين التجنب الضريبي من جهة، وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من جهة أخرى. وبتحليل النتائج بالجدول رقم (٩) اتضح **وجود تأثير سلبي ومعنوي لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل** على فترة إصدار تقريره بمقدار (0.127−)، وذلك عند قيمة احتمالية (0.023). وأيضًا **ووجود تأثير سلبي غير معنوي للتخصص الصناعي للمراقب ونوع رأيه** على فترة إصدار تقريره، بمقدار (0.073−، 0.071−)، وذلك عند قيمة احتمالية (0.243، 0.203). **وأخيرًا وجود تأثير إيجابي وغيرمعنوي لحجم منشأة مراقب الحسابات وأتعابه** على فترة تأخير إصدار تقريره، وذلك عند قيمة احتمالية (0.168، 0.679)، **كما يتضح أن متغير التجنب الضريبي كمتغير مستقل** ظل معنوياً حتى بعد ادخال المتغيرين الرقابيين الجدد، وبذلك امكن للباحثة الاجابة عن ما إذا كان تأثير التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة يختلف بعد ادخال المتغيرين أم لا. **لذا تمت الإجابة على سؤال البحث الثاني Q2 القائل: هل تؤثر سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته، نوع رأيه، وطول**

فترة ارتباطه بالعميل)، معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، في سياق العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة ؟ بـ" نعم" بشأن طول فترة ارتباطه بالعميل، "و لا" بشأن باقي السمات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (e.g., Ezat, 2015; Abdillah et al., 2019).

ويتضح من تتبع إجابة الأسئلة في ظل استحداث متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي ومقارنتها بنتائج اختبار الفروض في ظل مدخل المتغيرات الرقابية، اتفاق نتائج كلا المدخلين على عدم وجود تأثير لكل من تخصصه الصناعي وأتعابه وحجم منشاته على العلاقة بين التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. كما تبين وجود تأثير فقط لطول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل كمتغير رقابي جديد. كما تبين عدم وجود اختلاف لتأثير التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة حتى بعد استحداث متغيرين رقابين.

(ج)حالة تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث

تعتمد الباحثة في هذه الجزئية على اختبار تأثير اختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث على التحليل السابق، وذلك بغرض تدعيم أو عدم تدعيم ما توصل إليه البحث من نتائج. وقامت الباحثة في هذا التحليل باختبار جميع فروض البحث مع تغيير طرق قياس المتغير المستقل (القيود المالية) وقياسه Z–score بدلاً من قياسه بمؤشر KZ والمستخدم في التحليل الأساسي، قياساً على دراسة (Edwards et al., 2013). وكذلك تم تغيير طرق قياس المتغير الوسيط (التجنب للضريبي) وقياسه BTD بدلاً من قياسه ETR والمستخدم في التحليل الأساسي، قياساً على دراسة (Richardson et al., 2015). واخيراً تم تغيير طرق قياس المتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة) بعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة بدلاً من قياسه باللوغاريتم الطبيعي لعدد الايام من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة

والمستخدم في التحليل الأساسي، قياساً على دراسة (Abdillah et al., 2019)، وذلك بهدف معرفة ما اذا كان إختلاف طرق القياس المستخدمة في التحليل الأساسي تؤدي إلى نتائج مختلفة، وايضاً بهدف معرفة ما اذا كانت طرق القياس المستخدمة في التحليل الأساسي تعتبر افضل الطرق لإختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة في البيئة المصرية.

وبالتالي تم اجراء هذا التحليل في ظل سبعة نماذج بديلة حيث: يتضمن **النموذج الأول** الاعتماد على قياس بديل للمتغير المستقل (القيود المالية)، بينما يتضمن **النموذج الثاني** الاعتماد على قياس بديل للمتغير الوسيط (التجنب الضريبي)، في حين يتضمن **النموذج الثالث** الاعتماد على قياس بديل للمتغير التابع (فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة)، بينما يتضمن **النموذج الرابع** الاعتماد على قياسين بديلين للمتغير المستقل والوسيط معاً (القيود المالية والتجنب الضريبي)، في حين يتضمن **النموذج الخامس** الاعتماد على قياسين بديلين للمتغير المستقل والتابع معاً (القيود المالية وفترة تاخير إصدار تقرير المراجعة)، بينما يتضمن **النموذج السادس** الاعتماد على قياسين بديلين للمتغير الوسيط والتابع معاً (التجنب الضريبي وفترة تاخير إصدار تقرير المراجعة)، بينما يتضمن **النموذج السابع** الاعتماد على قياسات بديلة للمتغير المستقل والوسيط والتابع معاً (القيود المالية والتجنب الضريبي وفترة تاخير إصدار تقرير المراجعة). وفيما يلي توضيح لنموذج البحث في ظل تحليل تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث:

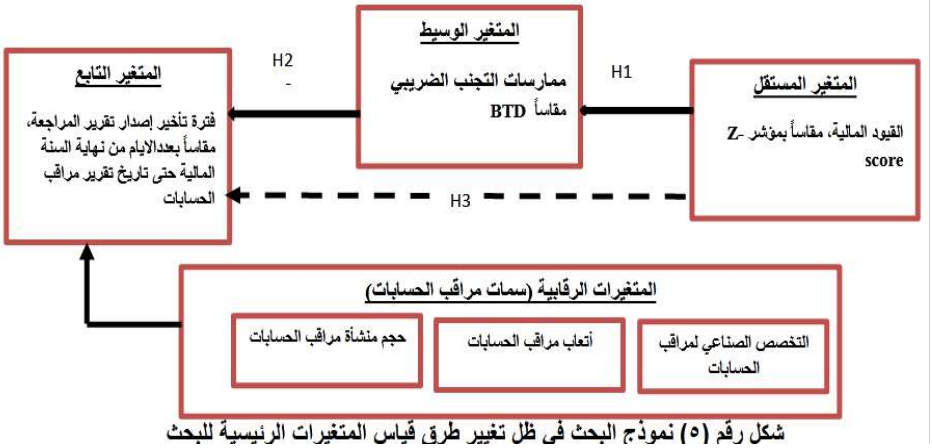

شكل رقم (٥) نموذج البحث فى ظل تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث

ويوضح الجدول رقم (١٠) قيمة معاملات المسار المعيارية ومستوى المعنوية لكل مسار من مسارات النموذج الهيكلي في ظل اجراء تحليل تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث ومقارنتها بالتحليل الأساسي:

جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفروض في ظل تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث

بيان المسار	نتيجة اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي		النماذج البديلة					
			النموذج (١) الاعتماد على قياس بديل لمتغير (FC) فقط		النموذج (٢) الاعتماد على قياس بديل لمتغير (TaxAv) فقط		النموذج (٣) الاعتماد على قياس بديل لمتغير (Audlag) فقط	
	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value
FC ⟶ TaxAv	0.284	***	-0.262	0.021	-0.402	0.012	0.670	***
TaxAv ⟶ Audlag	0.194	***	0.325	***	-0.08	0.282	0.262	***
spec ⟶ Audlag	-0.046	0.44	0.001	0.984	-0.066	0.270	0.023	0.755
AS ⟶ Audlag	0.081	0.238	-0.113	0.172	0.11	0.114	-0.106	0.171
AF ⟶ Audlag	-0.014	0.82	0.107	0.469	-0.064	0.316	0.08	0.582
FC ⇢ Audlag	0.055	0.00	0.178	0.036	0.145	0.069	0.256	0.041

تابع جدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفروض في ظل تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية

بيان المسار	النماذج البديلة							
	النموذج (٤) الاعتماد على قياس بديل للمتغيرين (Taxav، FC) معاً		النموذج (٥) الاعتماد على قياس بديل للمتغيرين (Audlag، FC) معاً		النموذج (٦) الاعتماد على قياس بديل للمتغيرين (Taxav Audlag) معاً		النموذج (٧) الاعتماد على قياس بديل للمتغيرات (Audlag Taxav FC) معاً	
	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value	معامل المسار المعياري	P-value
FC ⟶ TaxAv	0.269	0.018	-0.260	0.023	-0.402	0.012	0.269	0.018
TaxAv ⟶ Audlag	-0.075	0.320	0.329	***	-0.077	0.303	-0.071	0.351
spec ⟶ Audlag	-0.073	0.229	0.009	0.900	-0.035	0.550	-0.043	0.478
AS ⟶ Audlag	0.073	0.308	-0.124	0.070	0.077	0.266	0.037	0.600
AF ⟶ Audlag	-0.008	0.900	0.096	0.513	-0.073	0.246	-0.018	0.779
FC ⇢ Audlag	0.268	0.112	0.179	0.097	0.185	0.135	0.279	0.108

ويتعلق الفرض الأول (H_1) بإختبار تأثير القيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي. ويتضح من الجدول رقم (١٠) إختلاف اتجاه تأثير القيود المالية على التجنب الضريبي ولكنه معنوي في ظل النماذج السبعة، حيث بلغ معامل المسار المعياري (0.262-، 0.402-، 0.670، 0.269، 0.26-، 0.402-، 0.269)، وذلك بقيمة احتماليه (0.021، 0.012،***، 0.018، 0.023، 0.012، 0.018) على التوالي في ظل النماذج السبعة، مقابل معامل المسار المعياري (0.284) وقيمة احتمالية (***) في ظل النموذج الأساسي. وبناءً على ما سبق، تم قبول الفرض الاول في ظل النماذج السبعة والنموذج الأساسي للدراسة.

ويختص الفرض الثاني (H_2) بإختبار تأثير ممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. ويتضح من الجدول رقم (١٠) إختلاف اتجاه تأثير التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة ولكنه معنوي في ظل النموذج الاول والثالث والخامس، حيث بلغ معامل المسار المعياري (0.325، 0.262، 0.329)، وذلك بقيمة احتماليه (***، ***، ***) على التوالي، مقابل معامل المسار المعياري (0.194) وقيمة

احتمالية (***) في ظل النموذج الأساسي. وبناءً على ما سبق، تم قبول الفرض الثاني في ظل النماذج الأول والثالث والخامس والنموذج الأساسي للدراسة.

وبشأن اختبار الفرض الثالث (H_3)، يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود تأثير إيجابي ومعنوي القيود المالية على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة من خلال التجنب الضريبي في ظل النموذج الأساسي وفي ظل النموذجين الأول والثالث، مقابل عدم قبول تلك العلاقة التأثيرية في ظل النماذج البديلة الاخرى.

خلاصة اختبار الفروض، والاجابة على اسئلة البحث في ظل كل من، التحليل الأساسي، والتحليلات الأخرى:

الفرض	صياغة الفرض البديل	نتيجة اختبار الفروض في ظل التحليل الأساسي	حالات التحليلات الأخرى		
			حالة تغيير معالجة المتغيرات الرقابية كمتغيرات معدلة	حالة استخدام متغيرين رقابيين بجانب المتغيرات الرقابية التي كانت في التحليل الأساسي	حالة تغيير طرق قياس المتغيرات الرئيسية للبحث
H_1	تؤثر القيود المالية معنويًا على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية	تم قبوله	ـــــ	ـــــ	تم قبوله في النماذج السبع
H_2	تؤثر ممارسات التجنب الضريبي معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	ـــــ	ـــــ	تم قبوله في النموذج الاول والثالث والخامس
H_3	تتوسط ممارسات التجنب الضريبي العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	ـــــ	ـــــ	تم قبوله في النموذج الاول والثالث
Q1	هل يختلف التأثير المعنوي لممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته)؟	ـــــ	نعم يشأن حجم منشأة المراقب ،ولا يشأن باقي سمات المراقب ا	ـــــ	ـــــ
Q2	هل تؤثر سمات مراقب الحسابات (المتمثلة في تخصصه الصناعي، وأتعابه، وحجم منشأته، نوع رأيه، وطول فترة ارتباطه بالعميل)، معنويًا على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة، في سياق العلاقة بين التجنب الضريبي فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة؟	ـــــ	ـــــ	نعم يشأن طول فترة ارتباطه بالعميل، ولا يشأن باقي السمات	ـــــ

٧-٤ النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

استهدف هذا البحث دراسة وإختبار الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي في العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. وقد توصلت الباحثة، **في ظل التحليل الأساسي**، إلى وجود تأثير **إيجابي ومعنوي** للقيود المالية على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك إلى وجود علاقة **إيجابية ومعنوية** بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. **وايضاً خلص البحث** إلى ان ممارسات التجنب الضريبي تتوسط العلاقة بين القيود المالية وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة. **واخيراً خلص البحث** لعدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتعابه وحجم منشأته كمتغيرات رقابية، على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة.

كما توصلت الدراسة **في ظل التحليلات الأخرى إلى** اختلاف الأثر الإيجابي لممارسات التجنب الضريبي على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة باختلاف حجم منشأة المراجعة، فضلًا عن عدم اختلاف ذلك الأثر الإيجابي باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتعابه، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أفضلية تبني مدخل المتغيرات المعدلة مقارنة بمدخل المتغيرات الرقابية. كما تبين عدم وجود اختلاف لتأثير التجنب الضريبي على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة حتى بعد استحداث متغيرين رقابين، فضلاً عن معنوية طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بعميله كمتغير رقابي على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة. واخيراً توصلت الدراسة أيضاً لأفضلية المقاييس المستخدمة في ظل التحليل الأساسي لاختبار العلاقات التأثيرية محل الدراسة.

وعلى الرغم مما توصلت إليه الدراسة من نتائج تؤيد او تعارض فروض البحث، إلا انه لا يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها نظراً لكون نتائج هذه الدراسة مقيدة بعينة الدراسة وايضاً مقيدة بالفترة الزمنية التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبارات فروض البحث، مما يشير إلى امكانية تغير النتائج بإختلاف الفترة الزمنية المستخدمة، بالإضافة إلى ان نتائج هذه

الدراسة قد تختلف عند استخدام مقاييس إجرائية بديلة لقياس متغيرات البحث (وذلك عند قياس القيود المالية للشركات والتجنب الضريبي وفترة تأخير اصدار تقرير المراجعة).

واستنادًا إلى ما سبق، **توصي الباحثة** بضرورة قيام الإدارة الضريبية المختصة بإعادة النظر في القانون الضريبي المصري بهدف تخفيض الثغرات والفجوات التي يمكن للممولين استخدامها لممارسة التجنب الضريبي مثل؛ تخفيض الاعفاءات الضريبية الممنوحة لقطاعات معينة والامتيازات الضريبية الممنوحة للمناطق الحرة، **كما** يجب على الإدارة الضريبية ان تقوم بعقد ندوات للممولين حول المردود السلبي للتجنب الضريبي على مستوى الشركة مثل، زيادة مستوى المخاطر. **كما توصي الباحثة** ايضاً بضرورة قيام المشرع الضريبي بزيادة حجم العقوبات المفروضة على الممولين الذين يقومون بأنشطة التجنب الضريبي بصورة متكررة. كما ينبغي على الجهات التنظيمية والمهنية اصدار برامج تمويل لمساعدة الشركات المقيدة مالياً للخروج من ازمتها.

وأخيرًا، تعتقد الباحثة **بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية أثر القيود المالية** على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة– دراسة تطبيقية، **أثر القيود المالية** على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وأتعاب مراقب الحسابات– دراسة تطبيقية، **أثر رأي مراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بالعميل** على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وفترة تأخير إصدار تقرير المراجعة– دراسة تطبيقية، **أثر عدم تماثل المعلومات وإدارة الارباح** على العلاقة بين القيود المالية وممارسات التجنب الضريبي – دراسة تطبيقية، **الدور الوسيط للتجنب الضريبي** على العلاقة بين القيود المالية ووجود الغش بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية، **اثر تكنولوجيا المعلومات** على فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة، **الدور الوسيط للبيانات الضخمة** على العلاقة بين خصائص محلس الأدارة و فترة تأخير اصدار تقرير المراجعة، **الدور الوسيط للتهرب الضريبي** على العلاقة بين التحول الرقمي والالتزام الضريبي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البراق، عباس.عايدة المعلا.امل سليمان.٢٠١٢. **دليل المبتدئين في أستخدام التحليل الاحصائي بأستخدام برنامج اموس (AMOS)**. اثراء للنشر والتوزيع.
- الفار، محمد ابراهيم عبده. ٢٠٢٢. االعلاقة بين القيود المالية للشركات وأتعاب مراقب الحسابات في ظل الدور المعدل للإحتفاظ بالنقدية وخصائص مجلس الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ٦ (٢) : ٢٦١-٣٣٤.
- تيغزة، محمد بوزيان.٢٠١٢.التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي. **عمان- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**.
- علي، نيفين صلاح علي. ٢٠٢١. اثر القدرة الإدارية وخصائص مراقب الحسابات ومنشأته على العلاقة بين جهد المراجعة ودقة رأيه بشأن الاستمرارية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ٥ (٣) : ٥٤٩-٦١١.
- فودة، السيد محمد احمد. ٢٠٢٠. الأثر الوسيط للتجنب الضريبي على العلاقة بين القيود المالية للشركات والإحتفاظ بالنقدية: داسة إختبارية. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ٤ (٢) : ١-٨٤.
- محمد، عمرو محمد خميس.٢٠٢١. دراسة واختبار اثر مشاركة الاناث بمجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على العلاقة بين القدرة الإدرية والثقة المفرطة للمدير التنفيذي وممارسات التجنب الضريبي. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ٥ (١): ١-٦١.
- محمد، عبد الله حسين يونس.٢٠٢٠. أثر الخصائص التشغيلية للمنشاة وخصائص عملية المراجعة على الجهد المبذول في عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشاة في بيئة الاعمال المصرية **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ٢٤ (٤): ٢١١-٢٦١.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

- Abdillah, M. R., A. W. Mardijuwono, and H. Habiburrochman. 2019. The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. **Asian Journal of Accounting Research** 4(1):129-144.

- Abernathy, J. L., M. Barnes, C. Stefaniak, and A. Weisbarth. 2017. An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. **International Journal of Auditing** 21(1): 100-127.

- Alm, J., Y. Liu, and K. Zhang. 2019. Financial constraints and firm tax evasion. **International Tax and Public Finance** 26(1): 71-102.

- Aramide, S. I., S. N. S. Obid, and H. A. Annuar.2013. Measures of Corporate Tax Avoidance: Empirical Evidence from an Emerging Economy. **International Journal of Business and Society**14(3):412-427.

-Bae, S. H. 2017. The association between corporate tax avoidance and audit efforts: Evidence from Korea. **Journal of Applied Business Research** 33(1): 153-172.

- Bayar, O., F. Huseynov and S. Sardarli. 2018. Corporate governance, Tax avoidance, and financial constraints. **Financial Management** 47(3): 651-677.

- Buntara, A. A., and D. Adhariani. 2019. Audit Tenure and Audit Quality: The Renewal Sense of Comfort? **Australasian Accounting, Business and Finance Journal** 13(4): 46-62.

- Butt, M. N., Q. A. Malik, A. Waheed, and A. H. Tabassum. 2021. Tax Planning, Financial Constraints and Investment Management: Empirical Evidence from Pakistan. **Journal of Asian Finance, Economics and Business** 8 (12): 13-129.

- Chen, C., and S. Lai. 2012. Financial constraint and tax aggressiveness. **Journal of Financial Economics** (11): 1-41.

- Chen, H., and S. S. Yoon. 2022. Does technology innovation in finance alleviate financing constraints and reduce debt-financing costs? Evidence from China. **Asia Pacific Business Review** 28(4): 467-49.

- Chen, X., N. Hu, X. Wang, and X.T ang. 2014. Tax avoidance and firm value: evidence from China. **Nankai Business Review International** 5(1): 25-42.

- Clara, T. C. T. O. P. 2022. Tax Avoidance dan Audit Report Lag di Indonesia: Tipe Auditor Independen Sebagai Variabel Moderasi **(Doctoral dissertation, Universitas Pembangunan Nasional Veteran Jakarta)**: 1-62.

- Dang, V. C., and X. H. Tran. 2021. The impact of financial distress on tax avoidance: An empirical analysis of the Vietnamese listed companies. **Cogent Business & Management** 8(1): 1-10.

- Donohoe, M. P., and W. R. Knechel. 2014. Does corporate tax aggressiveness influence audit pricing? **Contemporary Accounting Research** 31(1): 284-308.

- Durand, G. 2019. The determinants of audit report lag: a meta-analysis. **Managerial Auditing Journal** 34 (1): 44-75.

- Edwards, A., C. Schwab, and T. Shevlin.2013. Financial constraints and the incentive for tax planning. **in Annual Rotman Accounting Research Conference**: 1-62.

- Ezat, A. N. 2015. The impact of audit-related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies. **Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research** 10(1): 1-45.

- Farre-Mensa, J., and A. Ljungqvist.2016. Do measures of financial constraints measure financial constraints? **The review of financial studies** 29(2): 271-308.

- Farooq, M., A. A. Humayon, M. I. Khan, and S. Ali. 2022. Ownership structure and financial constraints–Evidence from an emerging market. **Managerial Finance** 48 (7): 1007-1028

- Gaaya, S., N. Lakhal, and F. Lakhal. 2017. Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. **Managerial Auditing Journal** 32(7): 731-744.

- Gontara, H., and H. Khlif. 2021. Tax avoidance and audit report lag in South Africa: the moderating effect of auditor type. **Journal of Financial Crime** 28 (3): 732-740 .

- Habib, A., and M. B. U. Bhuiyan. 2011. Audit firm industry specialization and the audit report lag. **Journal of international accounting, auditing and taxation** 20(1): 32-44.

- Habib, A., M. B. U. Bhuiyan, H. J. Huang, and M. S. Miah. 2019. Determinants of audit report lag: A meta-analysis. **International journal of auditing** 23(1): 20-44

- Handayani, Y. D., and E. Y. Ibrani. 2019. Corporate governance application, audit quality and audit report lag: The moderating role of law compliance. **International Journal of Financial Research** 10(4): 164-171.

- Hanlon, M., and S. Heitzman. 2010. A review of tax research. **Journal of accounting and Economics** 50(2-3): 127-178.

- Hassan, Y. M.2016. Determinants of audit report lag: evidence from Palestine. **Journal of Accounting in Emerging Economies**. 6 (1): 13-32.

- Hermawan, J. E. P., and R. Riandoko. 2021. Do Firms Facing Increases in Financial Constraints Tend to Generate Cash through Tax Avoidance? Empirical Evidence from Indonesia Publicly Listed Firms. **Scientax** 2(2): 232-247.

- Hu, N. 2018. Tax avoidance, property rights and audit fees. **American Journal of Industrial and Business Management** 8(3): 461-472.

- Jin, J., Y. Liu, Z. Zhang, and R. Zhao. 2022. The impact of financial constraints on banks' cash tax avoidance. **Review of Accounting and Finance** 21(3): 109-129

- Kurt, A. C., M. J. Becker, R. Hoitash, and U. Hoitash. 2022. Financial Constraints, Auditing, and External Financing. Auditing, and External Financing. **available at: https://ssrn.com/abstract= 3686251**.

- Laghari, F., and Y. Chengang. 2019. Investment in working capital and financial constraints: Empirical evidence on corporate performance. **International Journal of Managerial Finance** 15(2): 164-190.

- Law, K. K., and L. F. Mills. 2015. Taxes and financial constraints: Evidence from linguistic cues. **Journal of Accounting Research** 53(4): 777-819.

- Lee, H. Y., and G. J. Jahng. 2008. Determinants of audit report lag: Evidence from Korea-an examination of auditor-related factors. **Journal of Applied Business Research** 24 (2):27-44.

- Lin, C. C. 2020. Relationship between Individual Auditor Charactristics and Audit Report Lag: Evidence from Taiwan. **Journal of Business and Social Science Review** 1(7): 24-34.

- Martinez, A. L., and R. C. Lessa. 2014. The effect of tax aggressiveness and corporate governance on audit fees evidences from Brazil. **Journal of Management Research** 6(1): 96-108.

- Nadhir, Z., and R. Wardhani. 2019. The effect of audit quality and degree of international Financial Reporting Standards (IFRS) convergence on the accrual earnings management in ASEAN countries. **Entrepreneurship and Sustainability Issues** 7(1): 105-120.

- Nouraldeen, R. M., M. Mandour, and W. Hegazy. 2021. Audit report lag: do company characteristics and corporate governance factors matter? empirical evidence from lebanese commercial banks. Bau Journal-Society, **Culture and Human Behavior** 2(2): .1-22.

- Richardson, G., R. Lanis, and G. Taylor. 2015. Financial distress, outside directors and corporate tax aggressiveness spanning the global financial crisis: An empirical analysis. **Journal of Banking & Finance** 52: 112-129.

- Riguen, R., B. Salhi, and A. Jarboui. 2020. Do women in board represent less corporate tax avoidance? A moderation analysis. **International Journal of Sociology and Social Policy**: 1-20.

- Riguen, R., B. Salhi, and A. Jarboui. 2021. The impact of audit characteristics on corporate tax avoidance: the moderating role of gender diversity. **Scientific Annals of Economics and Business** 68(1): 97-114.

- Rizqia, A., and A. Lastiati. 2021. Audit Quality and Tax Avoidance: The Role of Independent Commissioners and Audit Committee's Financial Expertise. **Journal of Accounting Auditing and Business** 4(1): 14-31.

- Salehi, M., H. Tarighi, and T. A. Shahri. 2020. The effect of auditor characteristics on tax avoidance of Iranian companies. **Journal of Asian Business and Economic Studies**:1-17.

- Schauer, C., R. Elsas, and N. Breitkopf. 2019. A new measure of financial constraints applicable to private and public firms. **Journal of Banking & Finance** 101: 270-295.

- Silvera, D. L., A. Hizazi, M. S. Hidayat, and S. Rahayu. 2022. Financial Constraints and Corporate Governance as Moderating Variables for the Determinants of Tax Avoidance. I**nnovations** 19(1): 274-286.

- Silva, F., and C. Carreira. 2012. Measuring firms' financial constraints: a rough guide. **Notas Económicas** (36): 23-46.

- Tehupuring, R. 2016. Corporate governance, tax avoidance, audit delay dan Nilai Perusahaan (Studi Empiris pada Perusahaan Perbankan di BEI Periode 2010-2014). **InFestas**i 12(1): 85-97.

- Trisanti, T. 2021. Determination Causes of Tax Avoidance on Indonesian Manufacturing Firms with Capital Intensity as Intervening Variables. Wahana: **Jurnal Ekonomi, Manajemen dan Akuntansi** 24(1): 100-115.

- Varoonchotikul, S. 2021. How do financial constraints affect the relationship between corporate tax avoidance and firm investment? Evidence from Thai listed firms. **Kasetsart Journal of Social Sciences** 42(3): 455-462.

- Wang, F., S. Xu, J. Sun, and C. P. Cullinan. 2020. Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. **Journal of Economic Surveys** 34(4): 793-811.

- Yulvia, A., and W. A. Putri. 2021. The Effect of Financial Constraints on Cash Tax Savings. **In Proceedings of the 2nd International Conference on Applied Economics and Social Science - Shaping a Better Future Through Sustainable Technology**: 174-185

- Zhao, T., and X. Xiao. 2019. The impact of corporate social responsibility on financial constraints: Does the life cycle stage of a firm matter? **International Review of Economics & Finance** 63: 76-93.